

obeikandi.com

التمهيد

أضواء على القضاء قبل عصر بني بويه - الدولة البويهية:
تاريخها السياسي والمذهبي.

القضاء ضرورة عند كل الأمم مهما بلغت درجتها في الحضارة، حيث إن الخصومات والتنازع سلوك بشري على مر العصور، ولولا الوازع الذي ينصف الضعيف من القوي، والمظلوم من الظالم لعمت الفوضى، قال تعالى: { وَكُنَّا نَدْفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَّهُدَمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذَكَّرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا وَكَيْتَبُونَ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ } (١).

ويراد بالقضاء الفصل بين الناس في الخصومات؛ لأن الإنسان لم يستغن عن الفصل في قضاياها من أول أزمان وجوده (٢) والقضاء لغة من: " قضى القضاء الحكم، وأصله قضاي، لأنه من قضيت، والجمع الأقضية (٣). وقد اختلف الناس في أن اسم القاضي أشرف من الحاكم أم هما سواء؟ فقال البعض إن اسم القاضي أشرف في اللغة، ومنهم من قال العكس، ومنهم من قال هما سيان، ولهذا أضافهما الله تعالى إليه على سواء (٤).

(١) سورة الحج، آية 40.

(٢) البراهي، تاريخ الكوفة، ط4، دار الأضواء، بغداد 1987 م، ص 227.

(٣) ابن منظور، لسان العرب، م15، دار صادر، بيروت 1956 م، ص 186.

(٤) السماوي، روضة القضاء، طريق النجاة، تحقيق صلاح الدين الناهي، ج1، ط2، دار الفرقان عمان 1984 م، ص 49.

وقد حكم الرسول ﷺ بين قومه في الجاهلية في وضع الحجر الأسود بالكعبة⁽¹⁾. ثم جاء الإسلام فكان الرسول ﷺ هو القاضي في جميع أمور المسلمين، يحكم بنفسه بين الناس في منازعاتهم، ويقضي بينهم في خصوماتهم⁽²⁾، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوْبِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ تِلْكَ خَيْرٌ وَأَخْسَنُ تَأْوِيلًا﴾⁽³⁾، وجاء القرآن الكريم يبرز دور الرسول صلى الله عليه وسلم القضائي في أكثر من آية فقال الله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِي مَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾⁽⁴⁾.

وقد ظل الرسول ﷺ يمارس القضاء بنفسه حتى اتسعت رقعة الدولة الإسلامية، ومن ثم نشأت الحاجة إلى إسناد منصب القضاء لبعض الصحابة الذين يجيدون القيام بهذا العمل الجليل، ومن ثم أرسل قضاة إلى أماكن مختلفة، وأوصاهم بتحري الحق وإقامة العدل⁽⁵⁾ فظل القضاء الإسلامي هو النبراس المضيء لكل العصور، ومن الدعائم التي وضعها الرسول عليه الصلاة والسلام، وجاء في أقوال الرسول ﷺ عن ابن عباس: " البينة على

(1) ابن هشام، السيرة النبوية، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، ج1، ط2، مطبعة مصطفى الحلبي وأولاده، مصر 1955 م، ص 192-197.

(2) ابن خلدون، المقدمة، تحقيق علي عبد الواحد في، ج2، ط2، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة 1958 م، ص 737.

(3) سورة النساء، آية 59.

(4) سورة النساء، آية 65.

(5) عبد المحسن رمضان، تاريخ الدولة الإسلامية، ج 2، القاهرة 2004، ص 230.

المدعي، واليمين على المدعى عليه" (1) ولما اتسعت الدولة الإسلامية في عهد الرسول ﷺ أُنزِلَ لبعض الصحابة بالقضاء بين الناس بالكتاب والسنة والاجتهاد، كما أعطى للبعض الآخر حق الإفتاء.

كما كلف الرسول صلى الله عليه وسلم الصحابة بالقضاء في المناطق التي انتشر فيها الإسلام، فأرسل سيدنا علي (رضي الله عنه) إلى اليمن، وقال له موصياً: " لا تقضي لأحد الخصمين حتى تسمع من الآخر " ثم بعث معاذاً رضي الله عنه إلى اليمن فقال له: " بما تقضي، قال: بكتاب الله، قال فإن لم تجد، قال: فسنة رسول الله، قال فإن لم تجد قال: فبرأيي (2). ويتضح من تلك الإشارات عن القضاء في عهد الرسول ﷺ أنه وضع القواعد التي يسير عليها القضاة في أحكامهم، ورسم المعالم التي توضح كيفية الحكم بين الناس.

وكل صلاحيات النبي ﷺ القضائية والتنفيذية قد انتقلت إلى الخلفاء من بعده (3)، و أوردت المصادر أن أول قاضٍ في الإسلام كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه. استقضاه أبو بكر الصديق رضي الله عنه في خلافته، فمكث سنة لا يطرق بابه من المتخاصمين أحد (4)، ولما اتسعت الدولة الإسلامية في عهد عمر بن الخطاب أناب عنه في القضاء. فولى أبا الدرداء معه بالمدينة، وولى شريحاً بالبصرة، وولى أبا موسى الأشعري بالكوفة. وأول

(1) ابن رشد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، تحقيق على محمد معوض، ج2، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت 2000م، ص 258.

(2) البخاري، الروضة الندية شرح الدرر البهية، ج1، ط1، المنيرية، مصر (د. ت)، ص 246؛ عبدالمحسن رمضان، تاريخ الدولة الإسلامية، ج1، القاهرة 2004م، ص 230

(3) ألبرت حوراني، الفكر العربي في عصر النهضة، ترجمة كريم عزقول، دار النهار، بيروت 1961م، ص 15.

(4) القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، ج1، مطابع كوستاتوماس، القاهرة (د - ت)، ص 416.

قاضي قضى بالمدينة عبد الله بن نوفل، فقال أبو هريرة هذا أول قاض رأيتَه في الإسلام⁽¹⁾ كما أوضح عمر بن الخطاب رضي الله عنه في رسالته التي بعث بها إلى أبي موسى الأشعري القاعدة الأساسية التي يسير عليها القضاة والآداب التي يلتزمون بها في أحكامهم⁽²⁾.

وسار الخلفاء الراشدون على نهج الرسول في قضائهم، رغم ما حدث في عهد علي من صراعات⁽³⁾، فكان على رضي الله عنه من أعظم قضاة صدر الإسلام، وقد علم شريحاً القاضي آداب القضاء، فقال: "انظر إلى أهل المعك والمطل، ودفع حقوق الناس من أهل المقدرية واليسار، فمن يدلي بأموال الناس إلى الحكام، فخذ للناس بحقوقهم منهم، وبع فيها العقار والديار، فأني سمعت رسول الله يقول: مظلالمسالمالموسرظلم للمسلم، واعلم أن الصلح جائز بين المسلمين، إلا صلحاً حرم حلالاً، وأحل حراماً الخ"⁽⁴⁾.

وهناك سمات تميز بها القضاء في عهد للخلفاء الراشدين منها: أن القضاة كانوا مجتهدين يرجعون في قضائهم إلى القرآن الكريم والسنة النبوية، ولم يوجد في ذلك العصر جهة لها سلطة تنفيذ الأحكام جبراً. كما أن الأحكام لم تسجل في ذلك العصر⁽⁵⁾.

(1) ابن كتيبة، المعارف، تحقيق ثروت عكاشة، ب. ط، مطبعة دار الكتب، مصر 1960 م، ص 588.

(2) ابن فرحون، تبصرة الحكام في أصول الأقضية والأحكام، ط1، دار الكتب العلمية، مصر 1301 هـ، ص 21.

(3) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج1، ص 247؛ علي بن عمر الدار قطني، سنن الدار قطني، تحقيق أبي الطيب محمد، ج3، ب. ط، عالم الكتب (د - ت)، ص 206.

(4) البراهي، تاريخ الكوفة، ص 229، 230.

(5) إسماعيل البديوي، نظام القضاء الإسلامي، ط2، مطبعة جامعة الكويت 1989 م، ص 158، 159.

و تميز القضاء في عصر بني أمية بسمات عديدة منها - على سبيل الذكر - نظام السجلات لتدوين الأحكام التي يصدرها القضاة، وكان أول قاضٍ سجلت أحكامه في العصر الأموي هو سليم بن عتر التجيبي، قاضي مصر من قبل معاوية بن أبي سفيان، فكان بذلك أول سجل قضائي⁽¹⁾.

وكان القضاة في العصر الأموي مستقلين عن السياسة، وليس كما أورد شاخت⁽²⁾: "كان القضاة المسلمون الأوائل في العصر الأموي هم الذين وجدوا أنه لا بد لهم من أن يعاقبوا بحسب تقديرهم جميع أنواع الأفعال التي تهدد حياة الأمن والنظام في المجتمع الإسلامي الجديد الذي كان في طريقه إلى التكوين" وهنا يشير بوجود علاقة بين القضاة والنظام السياسي، وهذا ليس صحيحاً، لأن الأحكام كانت تصدر وفقاً للشرع، وليس وفقاً لمصلحة الدولة، فكان القاضي يحكم بكتاب الله وسنة رسوله.

وأيضاً من السمات التي تميز بها القضاء في ذلك العصر "ولاية المظالم" وهي وظيفة تعتمد على القوة والسلطة، وتحتاج إلى علو يد، وعظيم رهبة، تقمع الظالم، وتنفذ ما عجز عنه القضاة⁽³⁾ وكان الاجتهاد في هذا العصر سائداً بين القضاة في المسائل التي لم يرد فيها نص، وكثيراً ما كان القضاة يرجعون إلى الخليفة عندما يشكل عليهم الأمر في بعض القضايا،

(1) الكندي، والولاء وكتاب القضاة، تحقيق رفن كست، مطبعة الأباء اليسوعيين، بيسروت 1908 م، ص 308؛ أحمد

رمضان أحمد، حضارة الدولة العربية، ط1، الجهاز المركزي للكتب الجامعة، القاهرة 1978م، ص 23.

(2) تراث الإسلام، ترجمة حسين مؤنس، ج2، ط2، الكويت 1988م، ص 156.

(3) ابن خلدون، المقدمة، ص 571.

التمهيد

ويأخذون برأيه⁽¹⁾، وهناك العديد من الأمثلة التي توضح دور الخليفة في مراقبة القضاة وسير العملية القضائية، لاسيما الخليفة عمر بن عبد العزيز الخليفة الأموي الذي لزم أمراءه بأن يمتنعوا عن إيقاع عقوبة القتل عمن يستحقها إلا بعد عرض الأمر عليه، والحصول على موافقته، وكان يوصي قضاة: " إياكم والمثلة في العقوبة، وجر الرأس واللحية"⁽²⁾.

وقصارى القول أن القضاء في العصر الأموي انفرد بخصائص مهدت للقضاة فيما بعد على السير عليها، وكان من أهمها الاجتهاد في الأحكام والنظر في المظالم، إذ لم تكن المذاهب الأربعة قد ظهرت بعد.

كما نال القضاء اهتمام الخلفاء العباسيين، حيث طوروا السلطة القضائية عندما حصروا سلطة تعيين القضاة على الخلفاء وحدهم، وكان الخليفة أبو جعفر المنصور (136-152هـ / 755-769 م) أول من ولى قضاة الأمصار⁽³⁾ كما عمل على استيفاء الحقوق، حتى ولو كان من الأمراء والخاصة على السواء، وينكر الطبري⁽⁴⁾ أن رجلاً رفع إليه دعوى يشكو عامله أنه أخذ جزءاً من ضيعته، فأضافه إلى ماله، فوقع المنصور برد تلك

(1) سلامة محمد الهرمي البلوي، القضاة في الدولة الإسلامية، ج1، دار النشر بالمركز العربي، الرياض 1415 هـ، ص 391.

(2) شوقي أبو خليل، الحضارة العربية الإسلامية، ط1، دار الفكر العربي، سورية 1994، ص 279.

(3) الدواداري، كنز الدرر وجامع الغرر، تحقيق دورويتا كرافولسكي، ج5، ب. ط، يصدرها المعهد الألماني للأثار القاهرة، بيروت 1992 م، ص13؛ إبراهيم سليمان الكروي، طبقات المجتمع البغدادي في العصر العباسي الأول، ط1، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 1989 م، ص 27.

(4) تاريخ الرسل والملوك، ج 8، ص 158.

الأرض، وإنصاف الرجل منه، وهذا يبين مدى حرص الخلفاء العباسيين على إقامة العدل بين الرعية.

وكان من مستحدثات العصر العباسي الجلوس للمظالم، وأول من جلس لها الخليفة المهدي (158-169 هـ / 775-786 م)⁽¹⁾، ومن أبرز مظاهر القضاء في العصر العباسي الأول ظهور المذاهب الفقهية الأربعة مرافقاً لظاهرة تدوين المدونات الفقهية، التي سهلت للقضاة مهمة إصدار الأحكام، و ترتب على ذلك ضعف روح الاجتهاد في الأحكام⁽²⁾، وأصبح قضاء العراق يحكمون طبقاً لمذهب أبي حنيفة، وقضاة مصر بمذهب الشافعي، وقضاة الشام والمغرب بمذهب مالك⁽³⁾.

أما عن الدوائر القضائية ببغداد، فكان أول من فرق القضاء في الجانبين الغربي والشرقي من بغداد الخليفة موسى الهادي (169-170 هـ / 786 - 787 م)، فكان أول قاضٍ قضى على الشرقية عمر بن حبيب العدوي⁽⁴⁾.

- الدولة البويهية: تاريخها السياسي والمذهبي.

يتجلى دور البويهيين منذ ظهورهم على مسرح الأحداث ومحاولتهم البروز، وتكوين إمبراطورية ديمية شيعية زيدية (القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي). والبويهيون سلالة من أصل ديلمي، حكموا

(1) الطبري، المصدر السابق، ج 8، ص 158.

(2) الأتباري، القضاء في العصر العباسي، مجلة حضارة العراق، ج 6، دار الحرية، بغداد 1985 م، ص 175؛ أبو زيد شلبي، تاريخ الحضارة والفكر الإسلامي ط2، مكتبة وهبة، القاهرة 1964 م، ص 120.

(3) الأتباري، المرجع السابق، ص 175.

(4) وكيع، أخبار القضاة، ج 3، ط1، مطبعة الاستقامة، القاهرة 1950 م، ص 254.

الأجزاء الجنوبية والغربية من فارس، ثم امتدت سيطرتهم على العراق من منتصف القرن (الرابع الهجري / العاشر الميلادي)⁽¹⁾ وكان رأس هذه الدولة البويهية أبو شجاع بن بويه صياداً للسمك، وكان له ثلاثة أبناء، كانوا فقراء في البداية قبل التحاقهم بقوات مردويج بن زيار⁽²⁾.

كما أورد ابن الجوزي⁽³⁾ حكاية معز الدولة البويهية أنه كان يحتطب على رأسه، ثم خدموا مردويج حاكم بلاد الديلم، وكان أبو الحسن علي بن بويه أحد قواده، وقد فوض حكم مدينة الكرخ⁽⁴⁾، لكن لم يلبث أن استقل بها، وكان علي أول ملوك الدولة البويهية، أو بمعنى أصح هو مؤسس الدولة البويهية⁽⁵⁾.

ويعتبر علي بن بويه (عماد الدولة) أكبر أولاد أبي شجاع، وكان يلقب بعماد الدولة، وكان ابتداء سلطانه في شيراز. ⁽⁶⁾ عام (321هـ/

(1) Ehsan. Yarshator: Encyclopaedia Iranica. vol. iv. London 1990 p.585

خورشيد، البويهيون، دائرة المعارف الإسلامية، ج 8 ط 1، الشعب للتوزيع والنشر، القاهرة (دت) ص 459.

(2) مردويج بن زيار الديلمي، فارسي الأصل، وعرف بتمصبه للفرس، ويقال أنه كان متفقاً مع أبي طاهر الجنابي القرمطي صاحب البحرين من أجل الهجوم على بغداد و إسقاط الدولة العباسية، وذلك سنة 322 هـ / 933م، الصولي،

أخبار الراضي بالله والتمقي لله، ط3، دار المسيرة، بيروت 1993م، ص 19، 62.

(3) المنتظم، ج 14، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت 1992 م، ص 142 عبد الله الرازي، تاريخ كامل إيران ط 4 دار نشر إقبال، تهران (د.ت)، ص 182؛ علي أكبر فياض، تاريخ إسلامي، ط 1، انتشارات دانكناه، تهران 1327 هـ ص 208؛

The New Encyclopedia Britannica, Vol. 11, London 1985, p. 690

(4) الكرخ، وهي مدينة بين همدان وأصبهان في منتصف الطريق، وهي إلى همدان أقرب؛ انظر ياقوت، معجم البلدان، ج 4، ط 2، دار صادر، بيروت 1995 م، ص 446.

(5) الذهبي، دولة الإسلام، تحقيق حسن إسماعيل وآخرين، ج 1، ط 1، دار صادر بيروت 1999م، ص 291.

(6) شيراز، بلد عظيم مشهور، قسبة بلاد فارس في الإقليم الثالث، وقيل سميت بشيراز في طهمورت، وهي وسط فارس، وأحكم بناها سلطان الدولة كاليجار بن بويه سنة 440 هـ، انظر ياقوت، معجم البلدان، ج 3، ص 152.

933م) ثم امتد إلى فارس والعراق، وكان سبب ارتفاع مكانة علي بن بويه سماعته وشجاعته وسعة صدره، وحسن سياسته، فمن ذلك أنه استمال الحسين بن محمد الملقب بالعميد وزير مردويج، ولاطف قواد مردويج، وأفضل عليهم حتى أوجبوا طاعته، فلا غرابة أن ينتصر على جيش الخليفة العباسي، واستطاع أن يستولى على جنوب فارس، وعندما ظفر علي بن بويه بأعداء له، عدل عن إيقاع العقاب بهم وعفا عنهم، وابتعد عن الطغيان. و قصارى القول أن الفضل يرجع إليه فيما وصل إليه بنو بويه من قوة ومملكة.⁽¹⁾

ولما توفي بعد حكم دام ستة عشر عاماً، و لم يكن له ولد، فخلفه أخوه ركن الدولة أمير الأمراء، واستمر يحكم أربعاً وأربعين سنة، وقبل موته قام بتقسيم مملكته⁽²⁾ بين أبنائه الثلاثة: فأعطى عضد الدولة، ومؤيد الدولة فارس وكرمان و خوزستان حتى قرب بغداد، وأعطى فخر الدولة همذان و طبرستان، وتوفي ركن الدولة سنة (366هـ / 1073م)، وهو في سن المبعين.⁽³⁾

(1) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج 7، ط 4، دار الكتاب العربي، بيروت 1983م، ص 30؛ ابن خلكان، وفيات الأعيان، تحقيق إحسان عباس، ج 3، دار صادر بيروت 1977، ص 399.

(2) العاملي، أعيان الشيعة، ج 5، ط 1، مطبعة الترقى، دمشق 1936م، ص 33؛ علي أكبر فياض، تاريخ الإسلام؛ ص 208؛ أحمد المسعود سليمان، تاريخ الدولة الإسلامية ومعجم الأمر الحاكمة، ط 1، دار المعارف مصر 1969م، ص 287، 288.

(3) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، تحقيق محمد حسين، ج 3، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت 1992م، ص 343؛ ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج 2، ص 118؛ نصر الله فلسفي وآخرين، تاريخ إيران، ط 1، شركة منهاج، إيران 1975م، ص 79.

وأما عن الأخ الأصغر الملقب بمعز الدولة البويهبي، فقد كان أمير العراق منذ عهد أخيه الأكبر علي عماد الدولة، وفي غضون تلك الفترة كانت الخلافة العباسية في حالة يرثى لها من الداخل، حيث ساد تمرد العامة، وسيطر أمير الأمراء على الخليفة، فاستغل أحمد بن بويه تلك الظروف وزحف من الأهواز قاصداً بغداد، ودخل بغداد سنة (344هـ/945م) حيث لقبه الخليفة العباسي المستكفي بالله (333 - 334 هـ / 944-945م) بعز الدولة⁽¹⁾، ومنذ هذه اللحظة وقعت الخلافة العباسية تحت السيطرة الكاملة للأمراء من بني بويه، فكان هو الحاكم الحقيقي، والخليفة لا حول له ولا قوة، ورتب للخليفة خمسة آلاف درهم يومياً من خزينة الدولة. ثم قل ذلك الراتب في عهد الخليفة المطيع لله (334-364هـ/945-974م) إلى ألفي درهم يومياً، وهو الذي جعل اليوم العاشر من المحرم يوم حزن لذكرى كربلاء.

كما فكر في عزل الخليفة العباسي، ومبايعة محمد بن يحيى الزيدي العلوي، فمنعه وزيره الصيمري⁽²⁾ من ذلك، ولماتوفي سنة(356هـ/966م) بعد حكم دام اثنين وعشرين سنة عن عمر ثلاث

(1) ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج 2، ص 118 0

(2) الصيمري، أبو جعفر محمد بن أحمد الصيمري، وزير معز الدولة البويهبي، توفي(339هـ/950م)، وهو أخو القاضي الصيمري (انظر ابن خلكان، المصدر السابق، ج 1، ص 67؛ الزركلي، الأعلام، ط 2، دار العلم

للملايين، بيروت 1998ء، ص 310 0

وخمسين سنة⁽¹⁾ ثم خلفه ابنه بختيار عز الدولة البويهى بعد أن عقد له الألوية.

وكان عز الدولة ملكاً سرياً، ولكنه كان مسرفاً في الشراب ومجالسة النساء، وكان بين ندمائه بعض القضاة - سوف يأتي ذكرهم - وكان بين عز الدولة وابن عمه عضد الدولة منافسات في الممالك أدت في النهاية إلى الحرب التي انتهت بقتل عز الدولة (367هـ/977م)، وكان عمره ست وثلاثين سنة، وحمل رأسه في طشت، ووضع بين يدي عضد الدولة، فلما رآه وضع منديل على عينيه وبكى⁽²⁾، وكان عضد الدولة من أعظم ملوك بني بويه، وقد خضعت لسلطانه البلاد الممتدة من الخزر⁽³⁾ إلى كرمان⁽⁴⁾ وعمان غرباً، وفي عام (366 هـ/976م) استولى على بغداد من ابن عمه عز الدولة بختيار، بعد أن قبض عليه، واستقر فيها.

فلا عجب أن يلقب بملك الملوك عقيب الخلع عليه في العام التالي، وكانت الأخبار تصل إليه من شيراز إلى بغداد في أربعة أيام، وقد أحكم نظام الجاسوسية، بحيث كانت أخبار الدولة كلها عنده. كما شيد مارستاناً

(1) مسكويه، تجارب الأمم، تصحيح أمدرود، شركة التمدن، مصر 1916 م، ص 85؛ ابن الأثير، الكامل ج 7 ص 21؛ فاروق عمر فوزي، الخلافة العباسية، ج 2، ط 1، دار الشروق، فلسطين 1998م، ص 68.
(2) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج 4، ص 134.

(3) الخزر، هي بلاد الترك، خلف باب الأبواب المعروف بالدربند قريب من سد ذي القرنين، وهو مسمى بالخزر ابن ياقث بن نوح عليه السلام، الخزر اسم إقليم من قسبة تسمى إتل، وإتل اسم لنهر يجري إلى الخزر من الروس وبلغار، وإتل مدينة والخزر اسم الملكة لا اسم مدينة (انظر ياقوت، معجم البلدان، ج 2، ص 367).

(4) كرمان، وهي ولاية مشهورة وناحية كبيرة معمورة ذات بلاد وقرى ومدن واسعة، بين فار ومكران وسجستان وخراسان فشرقها مكران ومفازة ما بين مكران والبحر من وراء البلومي، وغربها أرض فارس، وشمالها مفازة خراسان وجنوبها بحر فارس (انظر ياقوت، المصدر السابق، ج 4، ص 454-456).

كبيراً ببغداد، وظهر الأنهار، وأقام القناطر والجسور، وجدد عمارة مشهد أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، وأوصى بدفنه فيه بجواره.

ولما توفي سنة (372هـ/982م)⁽¹⁾ تولى بعده ابنه أبو كالجار الملقب بصمصام الدولة، ونازعه الملك أخوه شرف الدولة أبو الفوارس، ووقعت بينهم حروب دامت أربع سنوات، وفي النهاية تغلب شرف الدولة على أخيه صمصام الدولة، وقبض عليه، واعتقله، واستولى على المملكة كلها⁽²⁾ وتوفي شرف الدولة سنة (379هـ/989م)، وكان عمره تسع وعشرين سنة، وفي رواية أخرى ثلاث وعشرين⁽³⁾.

وتولى مكانه ابنه أبو نصر الملقب ببهاء الدولة الذي نازعه عمه فخر الدولة بن عضد الدولة، كما نازعه عمه صمصام الدولة، ووقعت بينهما حروب دامية، ثم توزعت المملكة بين الجميع، وقتل صمصام الدولة سنة (388هـ/998م) ومات بهاء الدولة سنة (403هـ/1012م) وكان عمره اثنين وأربعين سنة، وبضعة شهور، وحكم أربعة وعشرين سنة⁽⁴⁾.

(1) أبو شجاع، ذيل كتاب تجارب الأمم، تصحيح أمدرود، ج 3، مطبعة فرح الله زكي، مصر 1916 م؛ ص 75 وما بعدها؛ الهمذاني، ذيل تاريخ الطبري، تحقيق محمد أبو الفضل، ط 1، ج 11، دار المعارف، القاهرة (د.ت)، ص 146؛ محمد إبريس، الأمير عضد الدولة البويهى، ط 1، دار الثقافة، القاهرة 1984 م، ص 71-123.

(2) ابن الأثير، الكامل، ص 268؛ أبو شجاع، المصدر السابق، ص 77.

(3) الذهبي، العبر في خبر من عبر، تحقيق أبي هاجر محمد السعديين، ج 3، ب.ط دار الكتب العلمية، بيروت (د.ت)، ص 011.

(4) أبو شجاع، ذيل كتاب تجارب الأمم، ج 3، ص 153، وما بعدها؛ الذهبي، المصدر السابق، ص 83 - ولمزيد من المعرفة عن صمصام الدولة انظر موقع الإنترنت WWW. His taryal-islam - Cam / names. asp. year = 3881.

ثم ولي بعده ابنه أبو شجاع سلطان الدولة، فلما استقر له الأمر عهد بحكم البصرة لشقيقه أبي طاهر الملقب بجلال الدولة، وحكم أخوه الثاني أبو الفوارس بلاد كرمان، ولشقيقه الثالث مشرف الدولة العراق، وأقام هو في شيراز إلى أن توفي (415هـ/1045)، فتولى ابنه أبو كاليجار، الذي اشتعلت بينه وبين عمه أبي الفوارس حروب طاحنة، انتهت باتفاقهما على بقاء العراق بيد مشرف الدولة دون منازع، وفارس لأبي كاليجار⁽¹⁾.

ثم تولى جلال الدولة بعد وفاة مشرف الدولة (416 هـ / 1025 م) وهو أخوه مشرف الدولة⁽²⁾ وحكم بغداد ست عشرة سنة وأحد عشر شهراً⁽³⁾.

وكان آخر الأمراء البويهيين الذين حكموا بغداد أبو نصر الملقب بالملك الرحيم، وكانت فترة حكمه قصيرة جداً، حيث نخل طغرلبيك⁽⁴⁾ بغداد سنة (447 هـ / 1055)، وامتولى عليها، وقبض على الملك الرحيم،

(1) ابن العراني، الأبناء في تاريخ الخلفاء، تحقيق قاسم السمراني، ط 1، دار الأوقاف العربية، القاهرة 2001م، ص 185؛ الذهبي، المصدر السابق، ج 3، ص 111-112.

(2) الذهبي، الجبر، ص 182، 183؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج 4، ص 237.

(3) ابن تغري بردي، المصدر السابق، ج 5، ص 439.

(4) طغرلبيك، هو السلطان طغرلبيك ميكائيل بن سلجوق بن دقاق، وهو أول سلاطين السلاجقة، والمؤسس الحقيقي لسلطنتهم، وتمكن من القضاء على الدولة البويهية الشيعية، وحل محلها في التغلب على الخلافة العباسية، وقد لقي ترحيباً من الخلافة لمذهبه السني، وتوفي عام (455 هـ / 1053 م)، وعمره سبعين عاماً (انظر ابن الجوزي، المنتظم، ج 8، ص 233، 234؛ محمد فوزي المصري، إمارة بني مزيد أمراء الحلة، رسالة ماجستير غير منشورة - جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم التاريخ الإسلامي 2003 م، ص 41).

- Bernard Lewis، The Arab history، London 1960، p - 147.

وسجنه في إحدى القلاع بالري⁽¹⁾ . تلك كانت صورة موجزة لدولة بني بويه التي امتد حكمها من سنة (321 - 447 هـ / 933 - 1055 م) .

وكان من أهم عوامل انهيار دولة بني بويه تلك الحروب الداخلية بين البيت البويهي، و ظهور قوة عاتية على مسرح الأحداث ممثلة في السلاجقة، وكان العامل الأكثر أهمية من الناحية الاقتصادية، حيث تدهورت أصول التنمية الاقتصادية، وتلى ذلك توقف جريان التجارة من الخليج الفارسي وتحويلها إلى البحر الأحمر حوالي عام (391 هـ / 1000 م)⁽²⁾، وأيضاً بعد وفاة عضد الدولة، وهبوط في الاقتصاد وتمرد في الجيش، فسرعت تلك العوامل من الانهيار،⁽³⁾ ودخول السلاجقة بغداد.

وقصارى القول أن العصر البويهي كان له مزايا وإنجازات لم تكن لها سابق قبل هذه الفترة، ومنها امتياز عصر بني بويه بالخصب العلمي والأدبي، وذلك يرجع إلى وزراءهم الذين كان لهم الباع الأكبر في مجالات العلوم والفنون.

كما ندرت قصر فترة حكم الخلفاء التي حدثت قبل ذلك العصر، فقد حكم الخليفة المطيع لله تسعاً وعشرين سنة (334 - 364 هـ / 945 - 974 م)، والخليفة الطائع ثمان عشرة سنة (363 - 381 هـ / 973 -

(1) الذهبي، المصدر السابق، ص 244؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج5، ص 46، 57؛ لمزيد من المعرفة انظر على الشمرى، الدولة البويهية، موقع على الإنترنت

، http://annabaa-org/riba37/dowala.html.

(2) Clouldecahen، Islam Originesde L'empire ottoman ، Frana 1957 ، p. 180.

(3)The New Encyclopedias Britannica ، ca ، p - 690

991 م) والخليفة القادر بالله واحداً وأربعين سنة (381 - 422 هـ / 991 - 1030 م)، ثم خلافة القائم بأمر الله (422-467 هـ / 1030-1074 م) الذي انتهت دولة بني بويه في النصف الأول من خلافة، وهؤلاء هم الخلفاء الذين عاصروا دولة بني بويه ببغداد.

ومتلما نلاحظ استخدم بنو بويه العديد من الألقاب، ومن بينها تلك لقب " الأمير " أي يدل على المؤامر أي المشاور، والمعظم، ويقال: أمر عليه فلان أي صير أميراً⁽¹⁾.

أما لقب " السلطان " الذي يعنى الحجة والبرهان، ومن قوله تعالى: ﴿ لَا تَتَفَدُونَ إِلَّا بِسُلْطَانٍ ﴾⁽²⁾، أو قد يراد به المعجزة كقوله تعالى: ﴿ وَقِيَ مُوسَى إِذْ أَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ بِسُلْطَانٍ مُّبِينٍ ﴾⁽³⁾، وإذا كان بمعنى الحجة لا يجمع، وقال ابن عباس: وكل سلطان في القرآن حجة، وإنما قيل للخليفة " سلطان " لأنه ذو السلطان، أي ذو الحجة، وقيل لأنه به تقام الحجج والحقوق، وقال أبو بكر رضي الله عنه: في السلطان قولان: أحدهما أن يكون سمي لتسليطه، والآخر أن يكون سمي لأنه حجة من حجج الله⁽⁴⁾.

وقصارى القول أن الخلافة حق وسلطان،، فالحق في الشريعة التي أخذها بنو العباس من قريهم من الرسول صلى الله عليه وسلم. وأما السلطان

(1) الزبيدي، تاج العروس، جـ 19، ص 373 - 375؛ ابن سيده، المخصص، جـ 17، ط1، المطبعة الكبرى

الأميرية 1321 هـ ص 15 .

(2) سورة الرحمن، آية 33.

(3) سورة الزاريات، آية 38.

(4) الزبيدي، تاج العروس، جـ 19، ص 373-375؛ ابن سيده، المخصص، جـ 17، ص 15.

فقد نزع منهم، لينتقل إلي يد الأتراك ثم البويهيين، ومن ثم صار السلطان في أيديهم، فحملوا لقب السلطان.

أما اللقب الثالث فهو " ملك " وهو اللقب الذى كان الأمراء البويهيون يفضلون استخدامه ⁽¹⁾، والملك ضربان: ملك من التملك والتولي، وملك القوة على ذلك تولى أو لم يتولى، فمن الأول قوله عز وجل: { إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا نَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعِزَّةً أَهْلِهَا أَذِلَّةً } ⁽²⁾، ومن الثاني قوله عز وجل: { إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنْبِيَاءَ وَجَعَلَكُمْ مُلُوكًا } ⁽³⁾، فإن معنى الملك هنا هو القوة التي يرشح بها للسياسة، وذلك يختص بسياسة الناطقين، ولهذا يقال: مالك الناس ولا يقال ملك الأشياء ⁽⁴⁾، وقوله عز وجل: { ملك يوم الدين } ⁽⁵⁾ ولقد استخدم أمراء بنى بويه في تلك الحقبة المنوطة بالبحث جميع تلك الألقاب وزيادة عليها.

فقد كان البويهيون على مذهب الشيعة الزيدية السلمانية على وجه التحديد، والدليل على ذلك ما حدث زمن معز الدولة من إحياء الشعائر الشيعية في بغداد ⁽⁶⁾، كما حدث أن كتب الشيعة ببغداد في عام (351 هـ

(1) لمزيد من المعرفة عن لقب " ملك الملوك " انظر الفصل الثالث.

(2) سورة النمل، آية 34.

(3) سورة المائدة، آية 20.

(4) الزبيدي، المصدر السابق، ج 27، ص 346-349.

(5) سورة الفاتحة، آية 4، وتعني هنا تقديره في يوم القيامة، فهو الواحد القهار، فله وحده مالك السموات والأرض.

(6) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج 3، ص 384؛ الزركلي، الأعلام، ج 8، ص 17؛ مليحة محمد رحمة

الله، الحالة الاجتماعية في العراق، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة كلية الآداب، قسم التاريخ 1998، ص

/ 962 م) بحيث إن هؤلاء الشيعة لم يترددوا في ترصيع أبواب المساجد بلعن معاوية، ولعن من غضب فاطمة حقها، ومنع الحسن أن يدفن مع جده، ولعن من نفى أبا ذر⁽¹⁾، وهذا ما قالت به السليمانية حيث إنهم لم يلعنوا الشيخين أبا بكر وعمر ولم يكفروهم.

والزيدية هم أتباع زيد بن علي بن الحسين بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم، ولد زيد سنة (80هـ/669م) وقاد ثورة شيعية في العراق منذ الامويين أيام الخليفة هشام بن عبد الملك (105-125هـ /724-744م)، فقد دفعه أهل الكوفة لهذا الخروج ثم لبثوا أن تخلوا عنه وخذلوه عندما علموا بأنه لا يتبرأ من الشيخين أبي بكر وعمر، ولا يلعنهما، بل يترض عنهما، وخاض غمار حرب مع الأمويين عام (122هـ/741م) وما معه سوى خمسمائة فارس؛ وخلال المعركة أصيب بسهم في جبهته أدى إلى استشهاده، وفي رواية أخرى سنة (121هـ/742م).

وأما ابنه يحيى بن زيد الذي خاض المعارك مع والده، فتمكن من الفرار إلى خراسان، وهناك لحقت به سيوف الأمويين فقتل سنة (125هـ /744م)⁽²⁾. وقد ساقوا الإمامة في أولاد فاطمة رضي الله عنهم، ولم

(1) السيوطي، تاريخ الخلفاء، ب. ط، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة (د-ت)، ص 266؛ أحمد مختار العبادي، في تاريخ العباسي والفاطمي، مؤسسة شباب الإسكندرية (د-ت)، ص 164.

(2) الأصفهاني، مقاتل الطالبين، تحقيق أحمد صقر، ج 1، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة 1949 م، ص 133. وما بعدها؛ مصطفى الشكعة، إسلام بلا مذاهب، ط 11، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة 1996 م، ص 226، 227؛ محمد جواد مغنية، الشيعة والحاكمون، ط 1، منشورات المكتبة الأهلية، بيروت 1961 م، ص 112، 113؛ عن الزيدية انظر موقع الإنترنت

يجوزوا ثبوت الإمامة في غيرهم، إلا أنهم جوزوا أن يكون كل فاطمي عالم شجاع سخي خرج بالإمامة⁽¹⁾، وهذا يعني الخروج على الظلم في أي مكان وزمان.

أما عن الثورات السياسية التي مرت بها هذه الفرقة، وتكوين دول مستقلة عن الخلافة العباسية، فقد ظهر للزيدية في بلاد الديلم إمام حسيني، هو أبو محمد الحسن بن علي بن الحسين زيد بن عمر الملقب "بالأطرش" الذي هاجر إلى هناك داعياً إلى الإسلام على المذهب الزيدي، فدخل أهل تلك المناطق في الإسلام على يديه⁽²⁾، وكون دولة مستقلة على المذهب الزيدي.

وينبغي أن نلاحظ هنا أن الزيدية من الراقضة، فهم ثلاث فرق هم: الجارودية، والسليمانية وقد يقال الحريرية و البترية، وهذه الفرق الثلاث يجمعها القول بإمامة زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب⁽³⁾. وأما الجارودية هم أصحاب أبي الجارود زياد بن أبي زياد، الذين قالوا بتفضيل علي، ولم يروا مقامه يجوز لأحد سواه، وزعموا أن من رفع علياً عن هذا المكان فهو كافر، وأن الأمة كفرت وضلت في تركها بيعته، لأن

(1) الشهرستاني، الملل والنحل، تحقيق محمد سيد كيلاني، ط1، مطبعة إلياس الحلبي وأولاده، مصر 1976م، ص 154، 155؛ ابن النديم، الفهرست، ج1، مكتبة خياط، بيروت 1964م، ص 187؛ السمعاني، الأنساب، تحقيق عمر البارودي، ج3، ط1، دار الحنان، بيروت (د-ت)، ص 402؛ أحمد الشرباصي، يسألونك في الدين والحياة، ج5، ب- ط، دار الجبل، بيروت (د-ت)، ص 402؛ أبو زيد شلبي، تاريخ الحضارة الإسلامية، ص 327.

(2) ابن خلدون، كتاب العبر، ج1، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت 1992م، ص 513؛ أحمد محمود صبحي، الزيدية، ط2، الزهراء الأعلام العربي، الإسكندرية 1984م، ص 190، 191.

(3) الشهرستاني، الملل والنحل، ص 161؛ البغدادي، الفرق بين الفرق، تحقيق لجنة التراث العربي ج1، دار الأفاق، بيروت 1987م، ص 16، 17.

النبى نص على على رضى الله عنه بالوصف دون التسمية، وهو الإمام بعده⁽¹⁾، ويذكر أستاذنا أحمد رمضان أحمد⁽²⁾ أنهم بذلك أنكروا حديث (غدير خم). ثم جعلوا الإمامة بعده في الحسن ثم الحسين عليهما السلام، ثم هي شورى بين أولادهما، فمن خرج منهم مستحقاً للإمامة فهو الإمام، وتعتبر الجارودية من أشد فرق الزيدية تعصباً، فقد كفروا الشيخين (أبي بكر، وعمر) ⁽³⁾.

وبالنسبة للسليمانية أو الحريرية فهم أتباع سليمان بن جرير الزيدي الذي قال: أن الإمامة شورى، وأنها تتعقد بعقد رجلين من خيار الأمة، وأجاز إمامة المفضول مع وجود الأفضل، وأثبت إمامة أبي بكر وعمر، وزعم أن الأمة تركت الأصلح في البيعة، غير أنهم طعنوا في عثمان رضى الله عنه للأحداث التي أحدثها، وهذا ما قام به البويهيون في بغداد من أعمال - سبق نكرها - وكفروه بذلك، وكفروا عائشة، والزيير وطلحة رضى الله عنهم بإقدامهم على قتال على رضى الله عنه⁽⁴⁾ وهذه الفرقة ينتهي إليها البويهيون.

(1) ابن حزم الظاهري، الفصل في الملل والأهواء والنحل، تحقيق محمد إبراهيم نصر وآخرين، ج5، باط، دار الجيل، بيروت 1985م، ص 35؛ الإسفرائيني، الفرق بين الفرق، باط، مطبعة المدني، القاهرة (د.ت)، ص 30، 131 النوبختي، فرق الشيعة، ط2، دار الأضواء، بيروت 1984م، ص 21.

(2) الخلافة في الحضارة الإسلامية، جدة (د.ت)، ص 225. وأما غدير خم فهو مكان بين مكة والمدينة، ألقى فيه الرسول صلى الله عليه وسلم الخطبة الشهيرة التي يشير إليها الشيعة بإمامة سيدنا على بالوصف - حسب زعمهم -.

(3) الشهرستاني، الملل والنحل، ص 158؛ النوبختي، المصدر السابق، ص 21؛ ولمزيد من المعرفة عن الفرق الزيدية انظر موقع الإنترنت <http://www.wahy.org/adian/24.htm>.

(4) الإسفرائيني، التبصر في الدين، تحقيق محمد زاهد الكوثري، ط1، مطبعة الأنوار، القاهرة 1940 م، ص 16؛ أحمد صبحي، الزيدية، ص 100، 101؛ إحصان إلهي ظهير، الشيعة والتشيع، ط1، دار ترجمان السنة، باكستان 1984 م، ص 207.

أما الصالحية والبترية، وهي تنسب تلك الفرق لشخصين: الأول منهما الحسن بن صالح بن حي، وهي الصالحية. أما البترية، فهي تنسب كثير النوى الأبتري، وهما متفقان في المذهب، وقولهم في الإمامة كقول السليمانية، إلا أنهم توقفوا في أمر عثمان، أهو مؤمن أم كافر، وهم أقرب الفرق الزيدية لأهل السنة، وهؤلاء البترية، والسليمانية من الزيدية، ويكفرون الجارودية من الزيدية لإقرار الجارودية بتكفير الشيخين، والجارودية يكفرون البترية والسليمانية لتركهم تكفير الشيخين⁽¹⁾.

والزيدية يجيزون الإمامة في كل أولاد فاطمة، سواء كانوا من نسل الإمام الحسن أم من نسل الحسين رضي الله عنهما، والإمامة لديهم ليست بالنص إذ لا يشترط فيها أن ينص الإمام السابق على الإمام اللاحق، بمعنى أنها ليست وراثية، بل تقوم على البيعة، ويجوز لديهم وجود أكثر من إمام واحد في وقت واحد في قطرين مختلفين⁽²⁾.

وتقول الزيدية بالإمام المفضول مع وجود الأفضل، إذ لا يشترط أن يكون الإمام أفضل الناس جميعاً، بل من الممكن أن يكون هناك للمسلمين إمام على جانب من الفضل مع وجود من هو أفضل منه على أن يرجع إليه في الأحكام، ويحكم بحكمه في القضايا التي يدلي برأيه فيها⁽³⁾. وإما

(1) الشهرستاني، للمل والنحل، جـ 1، ص 161؛ البغدادي، الفرق بين الفرق، ص 24.

(2) أحمد رمضان أحمد، الخلافة في الحضارة الإسلامية، ص 225؛ مصطفى الشكعة، إسلام بلا مذاهب، ص 229؛ شوقي ضيف، عصر الدول والإمارات، ط 1، دار المعارف القاهرة 1980 م، ص 268، 269.

(3) ابن خلدون، المقدمة، جـ 2، ص 229؛ أحمد رمضان، المرجع السابق، ص 225؛ مصطفى الشكعة، إسلام بلا مذاهب، ص 230.

للمصلحة، وإما للاشفاق من الفتنة⁽¹⁾ كما أن لهم معتقدات خاصة بهم حيث إنهم يرفضون التصوف رفضاً قاطعاً⁽²⁾ ويخالفون الشيعة في زواج المتعة، ويستكرونها، وهم متفقون مع أهل السنة بشكل كامل في العبادات والفرائض، سوى اختلافات قليلة في الفروع مثل قولهم: (حي على خير العمل) في الأذان، ويقولون أيضاً بوجوب الخروج على الإمام الظالم الجائر، ولا تجب طاعته، فلا يقولون بالتقية، ولا يقولون بعصمة الأئمة، ولا يقولون باختفائهم، ولا فكرة العلم الباطني المتوارث⁽³⁾.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن أتباع المذهب الزيدي قد تأثروا بالمعتزلة، بحيث انعكست اعتزالية واصل بن عطاء عليهم، وهو ما ظهر جلياً في تقديرهم للعقل وإعطائه أهمية كبرى في الاستدلال. كما تأثروا أيضاً بالفقه السني الحنفي، حيث تلاقى المذهبان الزيدي والحنفي في العراق أولاً، وفي بلاد ما وراء النهر ثانياً، مما جعلهم أقرب إلى أهل السنة، أو بمعنى أدق صاروا أكثر فرق الشيعة اعتدالاً⁽⁴⁾.

(1) الجاحظ، رسائل الجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، ج4، ط1، مكتبة الخانجي مصر، 1979 م، ص 317.

(2) سوف يأتي ذكر ذلك في الفصل الثالث موضحين علاقتهم بالصوفية 0

(3) أحمد أمين، ضحى الإسلام، ج3، ط10، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1933 م ص 271 - 275؛ عبد العظيم شرف الدين، تاريخ التشريع الإسلامي، ط2، العربي للنشر القاهرة 1985 م، ص 169؛ ناجي حسن، الزيدية للصاحب بن عباد، ط1، الدار العربية بيروت 1986 م، ص 185.

(4) أحمد محمود صبحي، الزيدية، ص 221؛ مصطفى الشكعة، إسلام بلا مذاهب، ص 231، 232؛ أحمد مختار العبادي، في التاريخ العباسي الفاطمي، ص 164.

الفصل الأول

ولاية القضاة واختصاصاتهم.

التعريف بالقضاء وشروط تولي القضاء عند الفقهاء -
اختصاصات القضاة - الامتناع عن منصب القضاء في العصر
البويهي - علاقة القضاة بالخلفاء العباسيين - علاقة القضاة
بأمراء بني بويه ووزرائهم - علاقة القضاة بالرعية - اطلاع
القضاة بالوساطة السياسية خارج وداخل الدولة البويهية.

— التعريف بالقضاء وشروط تولي القضاء عند الفقهاء:

تناولت في التمهيد القضاء قبل العصر البويهي. كما أفردت بعض الصفحات عن الدولة البويهية ومذهبهم، تلك الفترة التي شهدت - وبالتحديد في بغداد- طفرة في تنظيم الجهاز الإداري، وبصفة خاصة ما يتعلق منها بالقضاء، ثم عرضت لشروط تولي القضاء عند سائر الفقهاء: سنة، كانوا أم شيعة، وتفنيد آرائهم من حيث الاتفاق والاختلاف.

ويطلق لفظ للقضاء في اللغة على معانٍ منها: الفراغ من الشيء⁽¹⁾ كما في قوله تعالى: { فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًّا زَوْجَهَا }⁽²⁾، فحقيقة القضاء الإخبار عن شيء على سبيل الإلزام،⁽³⁾ ومعنى قوله تعالى: { فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ }⁽⁴⁾ أي ألزمناه وحكمناه به عليه، والقضاء بمعنى الحكم، وهو المراد هنا، والقاضي في اللغة القاطع للأمور، واستقضى فلان، أي جعل قاضياً، يحكم بين الناس⁽⁵⁾ وهذا ما قالت به الزيدية.

أما عن شروط تولي القضاء، فقد تشدد فيها الفقهاء نظراً لخطورة هذا المنصب وأهميته سياسياً واجتماعياً، ومن ثم فقد عرض الفقهاء الشروط الواجب توافرها في القاضي، وشارك فقهاء الشيعة فقهاء السنة في ذلك،

(1) ابن منظور، لسان العرب، ج15، ص 176.

(2) سورة الأحزاب، آية 37.

(3) الطرابلسي، معين الحكام، ط 2، مطبعة مصطفى الحلبي وشركاه، مصر 1973 م، ص 7؛ ابن قطلوبغا، موجبات الأحكام وواقعات الأيام تحقيق محمد مسعود، ج 1، ب مطبعة الإرشاد، بغداد 1983م ص 27.

(4) سورة سبأ، آية 141.

(5) أحمد بن المرتضى، البحر الزخار تحقيق محمد بن بهران، ج 6، ب ط، دار الكتاب الإسلامية، القاهرة (د، ت) ص 117-118.

الفصل الأول

حيث حددوا سبعة شروط لتولي منصب القضاء، لا بد من توافرها: الشرط الأول أن يكون رجلاً، وهذا الشرط يجمع صفتين: أن يكون متولي القضاء ذكراً⁽¹⁾، والصفة الثانية أن يكون بالغاً. أما قضاء المرأة فيحتاج إلي شيء من التفصيل، حيث يوجد اختلاف بين المذاهب في جواز تولية المرأة القضاء وعدم جواز ذلك، فإن الإمام أبا حنيفة يقول بجواز توليها القضاء، فيما تصح فيه شهادتها: كالولادة، والبكارة، والثبوية، والحيض، والحمل وغير ذلك.

وكل هذه الأمور تقبل شهادة المرأة بانفرادها؛ لأنها مما لا يحضره الرجال، ولا يطلعون عليه، ومن ثم فقد أقيم فيها النساء مقام الرجال. وهناك أمور لا تقبل فيها شهادة النساء وهي: الحدود، والقصاص؛ لأن هذه الأمور لا تثبت مع الشبهة، والشبهة قائمة في شهادة النساء، من حيث يغلب عليهن السهو والنسيان. أما باقي الأمور فيجوز شهادتها.

وخلاصة القول: أنه لا يجوز بأن تقضي المرأة فيما لا تصلح فيه شهادتها، لأن القضاء يبنى على الشهادة،⁽²⁾ وذهب أيضاً بعض الخوارج، وابن جرير الطبري إلي القول بجواز تولية المرأة القضاء في كل شيء،

(1) الشوكاني الزيدي، السير الجرار المتفق علي حدائق الأزهار تحقيق محمد إبراهيم، ج 4، ط. دار الكتب العلمية، بيروت 1985م، ص 267؛ محمد حسن النجفي الإمامي، جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام، تحقيق محمد الوجيه، ج 40، ط 7، دار إحياء التراث العربي 1981 م، ص 12.

(2) السمناني، روضة القضاء وطريق النجاة، ص 53؛ عبد الحميد سليمان، الحكومة والقضاء في الإسلام، ب. ط مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة 1984 م، ص 404.

الفصل الأول

وعلّوا جواز ولايتها بجواز فتياها⁽¹⁾ كما سيارهم في هذا القول ابن حزم الظاهري،⁽²⁾ حيث أجاز أن تلي المرأة القضاء، وعلل ذلك بجواز شهادتها في كل شيء.

أما عن القول بأن المرأة لا تصح أن تكون قاضياً عند كل من المالكية والشافعية والحنابلة، ويؤكدون ذلك بقولهم الرجال قوامون على النساء، لأن المرأة ليست أهلاً للحضور في محافل الرجال، ولأن القضاء يحتاج إلي رأي صائب، وعقل كامل والمرأة قليلة الرأي ناقصة العقل، ولا تقبل شهادتها، ولو كان معها ألف امرأة مثلها ما لم يكن معهن رجل، وقد بين الله تعالى ضلال النساء ونسيانهن بقوله تعالى: { أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى }⁽³⁾ والدليل الثاني ما جاء في النكر الحكيم: " {الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ }"⁽⁴⁾ وهذه الآية تدل على التفضيل في العقل والرأي، فلا يجوز أن يقضين في الرجال⁽⁵⁾، وكل من الشيعة الزيدية والأمامية يقولون بعدم جواز تولية المرأة القضاء⁽⁶⁾.

(1) الماوردي، الحاوي الكبير، تحقيق علي محمد معوض وآخرين، ج 16 ط. دار الكتب العلمية، بيروت 1994 م، ص 156؛ أم متر، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، ترجمة محمد عبد الهادي أبو ريدة، ج 2 ص 3، القاهرة 1957، م ص 173.

(2) المحلى بالآثار، تحقيق عبد الغفار سليمان البنداري، ج 8، ب. ط. دار الكتب العلمية، بيروت 1988، ص 427؛ محمد المنتصر الكتاني، معجم فقه ابن حزم الظاهري، ط. مكتبة السنة، القاهرة 1994 م، ص 643.

(3) سورة البقرة، آية 282.

(4) سورة النساء، آية 34.

(5) ابن الفراء الحنبلي، الأحكام السلطانية، تحقيق محمد حامد الفقي، ط. دار الكتب، بيروت 1983 م، ص 60.

(6) المرتضى، البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار، ج 6، ط. دار الكتب العلمي، بيروت 2001 م، ص 180؛ قطب الدين البيهقي الكيبرى، أصباح الشيعة بمصباح الشريعة، تحقيق إبراهيم البهاري، ط. مؤسسة الإمام

الفصل الأول

ومما سبق يرجح الرأي الأخير لما فيه من مطابقة للعقل والواقع، ومطابقة للعصر البويهى، لأن جميع عهود التولية التي صدرت للقضاة في العصر البويهى لم نجد من بينها عهد صدر لأي امرأة، حيث صدرت كلها للرجال، والمثال على ذلك ما جاء في عهد الخليفة المطيع لله إلي محمد بن صالح الهاشمي في سنة (363هـ/974م) وما تلى ذلك من العهود التي صدرت من الأمراء البويهيين إلى كل من أبي العباس عبد الله أبي الشوارب⁽¹⁾ سنة (350هـ/961م)، وأحمد الحسين الموسوي⁽²⁾ سنة (394هـ/1003م) واستخلص من ذلك عدم جواز تولية المرأة في العصر البويهى على المستويين السني والشيعة في نفس الوقت.

أما الشرط الثاني من شروط تولية القضاء: فهو العقل الذي تتميز به الأشياء وكل المذاهب متفقة في هذا. فالزيدية جعلوا العقل أساساً لمعرفة الأحكام الشرعية لأن العقل يجعل الإنسان جيد الفطنة بعيداً عن السهو والغفلة⁽³⁾.

الصادق، اعتماداً 1416 هـ، ص 527؛ الحر العاملي، وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة تحقيق محمد الرزي، م 9، ج 18، دار أحياء التراث العربي، بيروت 1387هـ، ص 6.

(1) أبو الشوارب أبو الحسن أحمد بن محمد بن عبد الله العباس بن عبد الملك بن أبي الشوارب، توفي سنة (419 هـ/1028م) وتولى قاضي قضاء بغداد، وعاش 88 سنة (انظر الخطيب، تاريخ بغداد، ج 5، ص 63؛ الذهبي، العبر، ج 2، ص 232.

(2) أحمد الحسين الموسوي، محمد بن إبراهيم بن موسى بن جعفر أبو أحمد الموسوي، ولد سنة (304 هـ/916م) تولى نقابة العلويين والقضاء وإمارة الحج، وتوفي سنة (399هـ/1008م) (انظر ابن الجوزي، المنتظم، ج 7، ط بمطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد 1358هـ، ص 247.

(3) الشوكاني، السيل الجرار، ج 4، ص 267؛ محمد أبو زهرة، الإمام زيد حياته وعصره، ط 2، دار الفكر العربي، القاهرة 1959م، ص 340.

الفصل الأول

والشرط الثالث هو الحرية، ولأن نقص العبد عن ولاية نفسه منع من قبول الشهادة كان أولى أن يمنع من القضاء⁽¹⁾، ولكن هناك اختلاف على ذلك، حيث أجاز ابن حزم تولية العبد القضاء⁽²⁾، وبعض الشيعة رفض تولية العبد القضاء، فلا بد أن يكون حرًا⁽³⁾ وتبين من عهد التولية في فترة بني بويه عدم جواز تولية العبد، وهذا ما جاء في عهد تولية الخليفة الطائع لله إلى قاضي القضاة أبي الحسين محمد سنة (381هـ / 991م)⁽⁴⁾ حيث عرف عنه أنه نشأ في بيت أبيه حرًا، وأخذ عنه النسب الشريف والأصول التي تجعل منه إنسانًا حرًا يصلح أن يتولى القضاء.

و الشرط الرابع هو الإسلام، لكونه شرطًا في جواز الشهادة لقوله تعالى: {وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا} ⁽⁵⁾ وهذا الشرط متفق عليه عند جميع المذاهب⁽⁶⁾.

أما الشرط الخامس فهو العدالة: وهي معتبرة في كل ولاية والعدالة أن يكون صاحبها صادقًا، أمينًا عفيفًا عن المحارم، كما يقول فقهاء الشيعة

(1) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص 85؛ ابن رشد القرطبي، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ص 463.

(2) محمد المنتصر الكتاني، معجم فقه ابن حزم الظاهري، ص 642.

(3) قطب الدين البيهقي الكيبري، إصباح الشيعة بمصباح الشريعة، 527.

(4) أبو الحسن محمد، هو ابن قاضي القضاة ابن محمد عبد الله بن أحمد بن معروف، قلدا ما كان إلى أبي بكر بن سيار من الأعمال وقرى عهده على ذلك بحضرة أبيه في دار الشطابية ببغداد (انظر ابن الجوزي، المنتظم، ص 7، 156؛ الصابي المختار عن رسائل الصابي تحقيق الأمير شكيب أرسلان ب. ط، دار النهضة الحديثة، بيروت) د. ت (ص 168؛ الثعالبي، بتيمة الدهر، ج 3، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، 1983، ص 125، 126.

(5) سورة النساء، آية 141.

(6) الماوردي، الحاوي الكبير، ج 16، ص 157؛ الفراء، الأحكام السلطانية، ص 61؛ محمد حسن النجفي، جواهر الكلام، ج 40، ص 120.

الفصل الأول

العدالة المحققة⁽¹⁾ أي الظاهرة عليه، وهذا ما طابق بالفعل تولية القضاة في العصر البويهى ببغداد، يوضح ذلك عهد الخليفة القادر بالله إلى ابن ما كولا الشافعي⁽²⁾ سنة (423هـ / 1031 م) حيث شدد في الحكم، وترك المحاباة⁽³⁾ كما أن قضاة هذا العصر كانوا عدولاً قبل تولي منصب القضاء⁽⁴⁾ وشدد الخليفة المطيع لله على العدالة عندما أصدر عهد تولية القاضي أبي محمد بن معروف منصب قاضي القضاة ببغداد، حيث أمره بإقامة العدل في الدعاوى الذي ينظر فيها، ولا يفضل خصماً على صاحبه في المجلس، ويعدل بينهم في النظر إليهما، ويطبق العدل على القوي والشريف، وإنصاف الدني والضعيف⁽⁵⁾.

أما الشرط السادس فهو السلامة في السمع والبصر، ليصح بهما إثبات الحقوق، ويفرق بين الطالب والمطلوب، كما يميز المقر من المنكر حتى يعرف الحق من الباطل⁽⁶⁾ وتسايرهم الزيدية في ذلك، إلا أنها تجيز قضاء الأخرس بالإشارة إن فهم، ويصح قضاء المصروع في غير حال

(1) المرتضى، البحر الزخار، ج 6، ص 267.

(2) ابن ماكولا، هو الحسين بن علي بن جعفر بن علكان بن محمد بن خلف العجلي المعروف بابن ما كولا، ولد سنة (368هـ / 978 م)، وولي القضاء سنة (420هـ / 1029 م)، وتوفي سنة (447هـ / 1055 م) (انظر ابن الجوزي، المنتظم، ج 7؛ وابن كثير، طبقات الفقهاء الشافعيين، تحقيق أحمد عمر هاشم، ج 1، دار الكتب، بيروت (د، ت)، ص 387؛ بخواندمير، روضة الصفا، تحقيق محمد السباعي، ط.الدار الكتاب المصري، القاهرة 1988 م، ص 204.

(3) ابن الجوزي، المصدر السابق، ج 8، ص 62.

(4) ياقوت، معجم الأبناء، تحقيق مرجيوط، ج 6، ط 2، المطبعة الهندية، مصر 1930 م، ص 251.

(5) الصابي، غرر البلاغة، تحقيق اسعد نبيان، ط. دار الكلمة العربية، بيروت 1983م، ص 138؛ ابن حمدون

التذكرة الحمدونية، تحقيق إسمان عاص، ج 3، ب، ط، دار صادر، بيروت (د، ت)، ص 354.

(6) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص 84؛ ابن فرحون، تبصرة الحكام، ص 81.

الفصل الأول

الصرع، والسهوى، والغفلة، والبرص مانع كالجنم. وأما العور وتقل السمع وتغير اللسان فغير مانع، إذ لا دليل عليه⁽¹⁾.

والشرط السابع أن يكون عالماً بالأحكام الشرعية، أصولها وفروعها. وأما عن أصول الأحكام في الشرع فأربعة: أحدهما علمه بكتاب الله عز وجل، والثاني علمه بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، والثالث علمه بتأويل السلف فيما اجتمعوا عليه واختلفوا، ويجتهد برأيه في الاختلاف، وجاز له أن يقضي⁽²⁾.

كما رفض الشيعة القياس والرأي والاجتهاد، وأن الأحكام لا بد أن ترجع إلى الكتاب والسنة، وإلى إجماع الأئمة، وقالوا إن أول من قاس إبليس⁽³⁾، وسائرهم في هذا المذهب الظاهري، حيث رفض القياس⁽⁴⁾.

ويرجح وجه التقارب بين الشيعة والمذهب الظاهري، حيث رفض القياس وتضيف الشيعة إلى ذلك وجوب الرجوع في القضاء والفتوى إلى رواية الحديث من الشيعة فيما رواه عن الأئمة عليهم السلام من أحكام الشريعة، لا فيما يقولونه برأيهم، وعدم جواز استنباط الأحكام النظرية من ظواهر القرآن إلا بعد معرفة تفسيرها من الأئمة عليهم السلام⁽⁵⁾. وهذا الأمر

(1) المرتضى، البحر الزخار، ج 6 ص 267.

(2) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص 85؛ أبو الفراء الحنبلي، الأحكام السلطانية، ص 62، 61؛ ابن قدامة، المعنى والشرح الكبير، ج 11، دار الفكر، بيروت 1984 م، ص 390.

(3) الحر العاملي، وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، ص 20 - 32.

(4) ابن حزم، الأحكام في أصول الأحكام، تحقيق أحمد محمد شاكر، ج 8، ط. مطبعة السعداء، القاهرة 1347 هـ، ص 2.

(5) الحر العاملي، المصدر السابق، ص 98، وما بعدها، ص 152 - 154.

الذي جعل قضاء الشيعة ببغداد في العصر البويهي منعزلاً عن القضاء العام داخل نقابة الطالبين.⁽¹⁾

وتوضح نسخة العهد التي صدرت من الخليفة المطيع لله إلى محمد بن صالح الهاشمي مدى التوافق في اختيار القاضي، فمن اختيار الخليفة للقاضي الذي وجد فيه الشروط التي لا بد من توفرها في متولي القضاء من كونه: عالماً مجتهداً بعيداً عن الشبهات، وتحقق هذا في القاضي محمد بن صالح الهاشمي، حيث كان عالماً بمصالح الدنيا والدين على مذهب مالك⁽²⁾.

وهذا ما ورد في عهد المطيع لله إلى قاض القضاة ابن أم شيبان " نظراً منه للكافة، واحتياطاً للخاصة و العامة، وحنوا على الملية والذمة من علم أنه المقدم في بيته وشرفه، المبرز في عفافه ونزاهته، المشار إليه بالعلم والحجة، المجمع عليه في الحلم والنهي، البعيد من الأذناس، اللابس من النقاء أجمل لباس، النقي الجيب، المحبور بصفاء العيب، العالم بمصالح الدنيا، العارف بما يفيد سلامة العقبة"⁽³⁾.

وهذا دليل على معرفة الخليفة بطباع القاضي، وتوافر شروط تولي منصب القضاء فيه، من الحرية، والعلم بأمور القضاء، والشرف والبعد عن الشبهات.

(1) انظر الفصل الثالث، القضاء داخل نقابة الطالبين.

(2) ابن الجوري، المنتظم، ج 7، ص 65.

(3) ابن الجوري، المنتظم، ج 7، ص 65 - 66.

ومن شروط الكمال التي لا بد من توافرها أن يكون مستور الحال ورعاً، ليس بمديون ولا محتاج، معروف النسب ليس بولد الزنا، ولا ولد لعان. ⁽¹⁾ ولكن ابن حزم خالف هذه القاعدة، وأجاز تولية القضاء لولد الزنا. ⁽²⁾ واتفق كل من السنة والشيعة بعدم جواز تولية ولد الزنا القضاء، وزاد الشيعة على ذلك بأنه لا ينعقد القضاء لولد الزنا مع تحقق حاله، كما لا تصح إمامته، ولا شهادته في الأشياء الجليلة. ⁽³⁾

وكل العمود التي صدرت في العصر البويهي تركز على النسب، وأن يكون معروفاً بين الناس ببيغداد من أبوين مسلمين عالمين بنسبهم، على المستويين: السني والشيعة، وهذا ما أشار إليه الخليفة الطائع لله عند تولية ابن قاضي القضاء عبد الله بن معروف. ⁽⁴⁾

ومن الأمور التي لا بد من الإشارة إليها أن ولاية القضاء تتعقد مع الحضور باللفظ مشافهة، ومع الغائب عن العاصمة أو مركز الخلافة بالمراسلة والمكاتبة، ما يدل على الولاية من الألفاظ، وهي نوعان: صريح وكناية، والصريح أربعة ألفاظ: "قد قلدتك، ووليتك، واستخلفتك، واستنتيتك".

(1) ابن فرحون، تبصرة الحكام، ص 20، السنن، روضة القضاء، ج 1، ص 54، القاص المالكي، لباب اللبان، ط 2، المطبعة التونسية، دمشق 1364هـ، ص 253؛ ابن رشد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ج 2، ص 463.

(2) محمد المنتصر الكتاني، معجم ابن حزم للظاهري، ص 642.

(3) محمد حسن النجفي، جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام، ص 14.

(4) الصلبي، المختار، ص 168.

الفصل الأول

وأما الكناية فهي سبعة ألفاظ: " قد اعتمدت عليك، وعولت عليك، ورددت إليك، وجعلت إليك، وفوضت إليك، ووكلت إليك، وأسندت إليك⁽¹⁾.

وهناك العديد من الأمثلة يدل على تطابق هذا في العهود التي صدرت في العصر البويهي ببغداد، فمن القضاة الذين عقد لهم العهد في العاصمة أو مقر الخلافة العباسية بغداد بالمشافهة مع استخدام لفظ التولية هو عبد الله بن الحسين بن علي، حيث استخدم أحد ألفاظ الكناية، وهو لفظ أسندت إليك⁽²⁾.

وأما عن العهد الثاني فكان للخليفة المطيع لله، وكان خارج بغداد، أي أن القاضي غائب عن المولى، فكان لابد من المراسلة والمكاتبة، وصدر العهد من بغداد إلى جند نيسابور⁽³⁾ بتولية القاضي ابن قريعة⁽⁴⁾، واستخدم لفظ " فقلده الحكم " ⁽⁵⁾، هنا لفظ صريح. أما العهد الثالث فكان للخليفة القادر بالله، وكان خارج بغداد، والقاضي غائب عن المولى، فراسله وكتب له

(1) ابن أبي الدم، كتلب وأنب القضاء، تحقيق محمد مصطفى، ج 1، ط. مطبعة دمشق، بيروت 1982 م، ص 90، 91.

(2) ابن الجوزي، المنتظم، ج 8، ص 62.

(3) جند نيسابور، مدينة بخورستان، بناها سابور بن أردشير فنسبت إليه، وأسكنها سبي الروم، وطائفة من جنده جند نيسابور تمريب به از اندوشاقور (انظر باقوت، معجم البلدان، ج 3، ص 170، 171.

(4) ابن قريعة، محمد بن عبد الرحمن أبو بكر بن قريعة، وهو لقب جده قاض من أهل بغداد، وكان مختص بالوزير المهلب، وتادم عز الدولة ابن بويه، توفي سنة 367 هـ / 977م (انظر ابن خلكان، وفيات الأعيان وأبناء الزمان، تحقيق إسماعيل عباس، ج 4، ب. ط. دار صادر، بيروت (د.ت)، ص 382؛ الزركلي، الأعلام، ج 6، ص 190.

(5) الصابي، المختار ص 207، 280.

الفصل الأول

ال خليفة العهد من بغداد إلى جيلان⁽¹⁾ سنة (390هـ / 999م)، واستخدم
ال خليفة ألفاظ الكناية، وهما " فيما يعتمد عليه" و" يفوض إليه"⁽²⁾ الأمر الذي
يوقف الباحث على كل من الألفاظ الصريحة والكناية التي استخدمت في
عهود تولية القضاة في بغداد في العصر البويهي .

ولا يغفل بعد ذلك عرض تلك الشروط التي لا بد من تحقيقها في متولي
القضاء، أن نبرز علاقة الخليفة (الإمام) بالقضاء باعتبار أن الخليفة هو
المولي للقضاة، فلا بد من تقديم إطلالة على الشروط التي يشتركان فيها أو
يختلفان فيوجد أنهما يشتركان في الحرية والبلوغ والعدالة والعلم والأمانة
والعفة والصيانة، وفي أن كل واحد منهما لا يصح أن يقضي لنفسه، ولا
لأولاده، ولا لأحد من أقربائه، فالخليفة والقاضي في ذلك سواء،⁽³⁾ ولكن
الزبديّة تضيف على ذلك أن التولية إما من خليفة حق أي خليفة مستحق
للخلافه، أو محتسب إن وجد⁽⁴⁾، والحسبة عندهم هي القيام ممن لا يبلغ درجة
الخليفة بالاجتهاد، وغيره من مصالح المسلمين، وشروطه عقل وافر،
وورع كامل، ووجود رأي، مع حسن تدبير، فهذه الشروط يجوز أن يكون

(1) جيلان ، اسم لبلاد كثيرة من وراء بلاد طبرستان بوليس في جيلان مدينة كبيرة ، إنما هي قرى بين جبال ، وهي
غبيضة بين قزوین و بحر الخزر (انظر ياقوت معجم البلدان، ج 2، المطبعة الحيدرية ، ص 201 ؛ القزويني، آثار البلاد
وأخبار العباد، ط. دار صادر بيروت، 1960م، ص 353.

(2) ابن الجوزي، المنتظم، ج 7، ص 207.

(3) السمعاني ، روضة القضاة ، ص 74 .

(4) المرتضى ، البحر الزخار ، ج 6، ص 184؛ الشوكاني ، الميل الجرار، ج 4 ، ص 267.

الفصل الأول

محتسبًا سواء كان قرشيًا أو عربيًا أو عجميًا، وقيل المحتسب هو الخليفة المشكوك فيه، وهو من كملت شروطه إلا شرطًا⁽¹⁾.

ويختلفان في اعتبار كون الخليفة من قريش،⁽²⁾ ولا تحل الخلافة إلا

لرجل من قريش، أصله من ولد فهر بن مالك من قبل آبائه، ولا تحل الخلافة لمولي لهم، ولا لمن أمه منهم، وأبوه من غيرهم، وقد خالف هذه القاعدة ورفضها كل من الخوارج والمعتزلة، وبعض المرجئة، السنين قالوا بجواز الخلافة لكل من قام بالكتاب والسنة قرشيًا كان أو غيره.

في حين دُعمه كل من الشيعة، وبعض المعتزلة، وجمهور المرجئة إلا أنها لا تجوز إلا في قريش⁽³⁾ وهناك من الأحاديث التي وردت عن الرسول ﷺ توضح ضرورة أن تكون الخلافة في النسب القريشي: "إن هذا الأمر (الخلافة) في قريش، لا يعاديهم أحد إلا أكبه الله في النار على وجهه ما أقاموا الدين" وقوله: "لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي منهم اثنتان"⁽⁴⁾.

(1) الشوكاني، السبل الجرار، ج 4، هامش رقم 1، ص 267.

(2) القرافي، الأحكام في تمييز الفتاوى من الأحكام، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، ط دار البشائر الإسلامية، بيروت، 1995م، ص 56.

(3) ابن حزم، الفصل في الملل والأهواء والنحل، ص 10؛ عبد الباقي السيد عبد الهادي، ابن حزم الظاهري وأثره في المجتمع الأندلسي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب جامعة عين شمس 2004م، ص 94، 95.

؛ Arnold, The caliphate, London 1986 p.70-75.

(4) صحيح مسلم بشرح النووي، م 6، ج 12، دار الريان، مصر 1987م، ص 125.

الفصل الأول

ويؤكد ذلك القاضي الباقلاني⁽¹⁾ في أن يكون قرشيًا من الصميم، ومنها أن يكون العلم بمنزلة من يصلح أن يكون قاضيًا.

ومما لا شك فيه فقد حافظ الخلفاء العباسيون في العصر البويهي على أن تكون الخلافة في قریش، ورغم المحاولات التي قام بها الأمراء البويهيون من أجل نقل الخلافة من قریش إليهم، وكان ذلك في عهد كل من بختيار عز الدولة البويهي وعضد الدولة البويهي، وبهاء الدولة البويهي عن طريق المصاهرة السياسية من بناتهم، فتجافى الخليفة الطائع لله عنهما، ولم يقربهما منه حتى لا يلدن طفلاً يرث عرش الخلافة من العباسيين⁽²⁾. وسوف يأتي ذكر ذلك فيما بعد وعلاقة القضاة بتلك المصاهرات السياسية.

والواقع أن هناك اختلافًا بين القضاة والخلفاء في أنه لا بد أن يكون الخليفة قرشيًا، ولكن القاضي لا يشترط فيه هذا الشرط، فيصح توليته إن كان قرشيًا أو غير ذلك⁽³⁾ ولم نجد إلا حالة واحدة في العصر البويهي ببغداد ينسب إلى بني هاشم، وهو القاضي أبو الحسين محمد بن صالح

(1) التمهيد في الرد على الملحدة والمعتلة والرافضة والخوارج والمعتزلة، تحقيق محمود محمد الخضير وآخرين، ط 2، دار الفكر العربي، بيروت، 1947 م، ص 81.

(2) مسكويه تجارب الأمم، ج 2، ص 414؛ أبو شجاع، ذيل كتاب تجارب الأمم، ج 3، ص 254؛ ابن الطقطقي، الفخري، ج 1، ب. ط. مطبعة محمد علي وأولاده، مصر 1962 م، ص 233؛ وفاء محمد علي، الزواج السياسي في عهد الدولة العباسية، ط. دار الفكر العربي، القاهرة 1988 م، ص 73، 75.

(3) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج 5، ص 363.

المعروف بابن أم شيبان، ولاء المطيع لله القضاء سنة (334هـ / 945م)

(1)

كما تحاشى الخلفاء العباسيون تولية القضاة رجالاً من أفراد أسرهم

(2)؛ لمحاولة الفصل بين السلطتين السياسية والقضائية.

وهذا ما ظهر في فترة الدراسة فكان القاضي إما أن يكون عربياً أو

أعجمياً، أو من سائر أنواع الأمم إذا وجدت فيه شروط القضاء المذكورة

سابقاً، والمثال على ذلك كل من قاضي القضاة أبي السائب عتبة الهمداني (3)

الذي تولى منصب قاضي القضاة بغداد سنة (338هـ / 949م) واسمه

يدل على أنه أعجمي، والقاضي التتوخي (4)، وأبو الحسن الماوردي، وابن

مأكولا، وابن معروف (5)، وابنه محمد، وأبو الشوارب، فوجد أن القضاة

(1) السمناني، روضة القضاة، ص 74، ابن حزم، الفصل، ج5، ص 10.

(2) صالح أحمد الطي، قضاة بغداد، مجلة المجمع العلمي للمراقي، ج16، مطبعة المجمع العلمي، بغداد 1969م، ص 128.

(3) أبو السائب عتبة، هو ابن موسى بن عبد الله أبو السائب الهمداني، تقلد قضاء همدان - حيث ولد بها - وأوزبيجان مع مراعاة، ثم أصبح قاضي قضاء بغداد، توفي سنة (350هـ / 961م)، وعمره 86 سنة (انظر ابن الجوري، المنتظم، ج7، ص 5؛ ابن كثير طبقات الشافعية، ج1، ص 256؛ البداية والنهاية، ج11، ص 237).

(4) التتوخي، علي بن المحسن بن علي أبو القاسم التتوخي، القاضي، تقلد القضاء في عهده نواحي منها الأمواز وأذربيجان وبغداد، وهو صاحب كتاب نشوار المحاضرة، والفرج بعد الشدة، وكان مولده سنة (355هـ / 965م)، وتوفي سنة (364هـ / 974م) (انظر التتوخي، نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة، تحقيق عبود الشالجي، ج5، ب.ط، دار صادر، بيروت 1972م، ص 17، وما بعدها الثعالب، بتمية الدهر، ج2، ص 393؛ الزركلي، الأعلام، ج3، ص 323).

(5) ابن معروف، عبد الله أحمد بن معروف أبو محمد، ولد سنة (306هـ / 918م)، وولي قاضي قضاء بغداد أكثر من مرة، وكان نزيهاً عفيفاً، وتوفي سنة (381هـ / 991م) (انظر ابن الجوزي، المصدر السابق، ج7، ص 166؛ الحنبلي، شذرات الذهب، ج3، ص 101؛ الزركلي، المصدر السابق، ج5، ص 184).

الفصل الأول

ببغداد في العصر البويهي خليط من العرب والعجم، فلم يشترط فيهم القرشية.

أما بالنسبة بخصوص الولاية وعمومها، فيجوز أن يكون القاضي في مكان توليته ومعَه قضاة⁽¹⁾، ويجوز أن يكون القاضي عام النظر في خصوص العمل، فيقلد النظر في جميع أحكامه في الدائرة التي عينت له، وله أن يحكم فيها بين ساكنيها والطارئين إليها، لأن الطارئ إليها كالسكن فيها، إلا أن يقتصر به على النظر بين ساكنيها دون الطارئ إليها فلا يتعداهم⁽²⁾.

وأضاف إلى ذلك الزيدية أن ولاية القاضي إما عامة، فيحكم أين ومتى، وفيما، وبين من عرض عليه. أو خاصة فلا يتعدى ما عين له، ولو خالف مذهبه إذ هو نائب عنه⁽³⁾، ومن تلك الولاية العامة ولاية الخليفة المطيع لله إلى محمد بن صالح الهاشمي سنة (363هـ / 973م) ما جعله قاضياً في الخلافة الإسلامية تقريباً بين البلاد الواقعة غرب جبال فارس إلى مصر، وكان مقر إقامته في بغداد، وكان له الإشراف على تولية القضاة في كافة أقاليم الخلافة العباسية⁽⁴⁾.

ولا يجوز أن يكون خليفتان في دار الإسلام⁽⁵⁾، ولكن الزيدية أجازت وجود أكثر من خليفة في وقت واحد في قطرين مختلفين⁽¹⁾ ولا يجوز لهما

(1) السمناني، روضة القضاة، ص 174؛ الماوردي، الأحكام السلطانية، ص 89.

(2) أبو الفراء الحلبي، الأحكام السلطانية، ص 68.

(3) المرتضى، البحر الزخار، ج6، ص 164؛ الشوكاني، الميل الجرار، ج4، ص 267.

(4) ابن الجوزي، المنتظم، ج7، ص 65؛ نبيلة حسن محمد، تاريخ الحضارة الإسلامية، ط1 دار المعرفة الجامعية،

الإسكندرية 1997 م، ص 25-33.

(5) السمناني، روضة القضاة، ص 74.

الفصل الأول

النظر في قضية واحدة، ويجوز أن يشترك القاضيان في قضية واحدة⁽²⁾ وهذا ما حدث بالفعل في قضية بيع العقار التي تمت خارج بغداد، ومحاولة ثبوت عقد البيع عند القضاة الأربعة ببغداد، ومنهم أبو عبد الله الضبي،⁽³⁾ وأبو الحسين ابن معروف.

فلا يجوز التوارث في الخلافة، لأنه لم يوجب ذلك نص قرآني ولا سنة ولا إجماع⁽⁴⁾، ويجوز في القضاء، وهذا ما حدث في عائلة أبي الشوارب الأموي، وعائلة التنوخي، وغيرهما من العائلات التي تولت القضاء ببغداد في العصر البويهي⁽⁵⁾.

وعن علاقات الوصل بين الخليفة والقضاة فتقول الشيعة الإمامية: إذا مات الخليفة انعزل القضاة جميعاً، لأنهم نوابه، وولايتهم فرع من ولايته، فإذا زال الأصل زال الفرع⁽⁶⁾. وأما الشيعة الزيدية فلها وجهة نظر أخرى حيث تقول: إذا كتب الخليفة إلى القاضي ثم مات أو انعزل قبل بلوغه فعلى خلاف في انعزال القاضي بموت خليفته، فإن كتب قاضي إلى مستخلفه بإذن الخليفة ثم عزل فله وجهان: ينعزل الخليفة لكونه نائباً، وقيل على الخلاف

(1) أحمد رمضان أحمد، الخلافة في الحضارة الإسلامية، ص 225.

(2) السنناني المصدر السابق، ص 74.

(3) الضبي، القاضي أبو عبد الله الحسن بن هارون البغدادي، ولي قضاء مدينة المنصور، نيابة عن ابن معروف في الكرخ والجانب الغربي. من بغداد، ثم ولي الرئاسة، ثم عزل عن القضاء سنة (367 هـ / 977م)، وتوفي سنة (398 هـ / 1007م) (انظر ابن الجوزي، المصدر السابق، ج7، ص 240؛ أبو شجاع، ذيل كتاب تجارب الأمم، ج3، ص 277).

(4) ابن حزم، القائل، ج5، ص 12.

(5) انظر الفصل الثاني، ظاهرة حصر مهنة القضاء في بعض الأسر.

(6) محمد حسن الجعفري، جواهر الكلام، ج40، ص 64.

الفصل الأول

في انعزال القاضي أو ثبوت ولايته⁽¹⁾ ولكن في المبسوط⁽²⁾ لا ينزلون؛ لأن ولايتهم ثبتت شرعاً.

أما عن مكان صدور عهد توليه القضاة في بغداد، فكان المعهود منذ ظهور هذا المنصب أن يصدر الخليفة العباسي مرسوماً بتولية قاضي القضاة، ويسمى هذا المرسوم بالعهد⁽³⁾ ثم يخلع عليه الخليفة بدار الخلافة فيأخذ الخلعة، ويسير في موكب شعبي، مجتازاً شوارع بغداد، وعليه الخلع التي منحها الخليفة إياه⁽⁴⁾ ثم يتجه نحو المسجد الجامع بالمدينة، وهناك يقرأ على القضاة والشهود والفقهاء والأعيان فكان المنسوب عن الخليفة يرفع صوته أثناء قراءة العهد، كما حدث مع قاضي القضاة ابن ماكولا الشافعي عند توليه منصب قاضي القضاة ببغداد⁽⁵⁾ ولهذا وجد أن مرسوم التولية يصدر من دار الخلافة ببغداد قبل وأبان عصر بني بويه، ولكن حدث ما لم يكن متوقفاً في تلك الفترة أن يصدر عهد تولية من خارج بغداد.

ومما يجدر ذكره أنه صدر مرسوم تولية للقضاة من شيراز عاصمة الأمراء البويهيين في فارس إلى بغداد⁽⁶⁾ لكل من أبي سعد بشر بن

(1) المرتضى، البحر الزخار، ج6، ص 184 - 194.

(2) شمس الدين المرخسي، كتاب المبسوط، ج 15، دار الكتب العلمية، بيروت (دست)، ص 60 - 81.

(3) عصام محمد شبارو، القضاء والقضاة في الإسلام، دار النهضة، بيروت 1982 م، ص 55.

(4) نصر عبد المهدي معوض، رسوم البويهيين ونظمهم الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزكازيق، فرع بنها 1995 م، ص 127.

(5) ابن الجوزي، المنتظم، ج 7، ص 154.

(6) مسكويه، تجارب الأمم، ج 2، ص 399.

الفصل الأول

الحسين⁽¹⁾ حيث أقام في شيراز بفارس، وضغط الأمير البويهى على الخليفة الطائع لله لتوقيع عهد التولية، وتم له ذلك، وظل أبو سعد بن الحسين مقيماً في شيراز، بينما تم تعيين أربعة مندوبين عنه، فكان على بغداد أبو بكر محمد بن صبر⁽²⁾ وأبو الحسن الخرزى⁽³⁾ للجهة الشرقية، وأبو محمد الأكفاني⁽⁴⁾، وأبو محمد عبد الرحمن العماني⁽⁵⁾ للجهة الغربية من بغداد.

وهذا يؤدي إلى التساؤل عما قد يكون أثر ذلك التعيين، وصدور مرسوم من شيراز إلى بغداد، وغياب قاضي القضاة عن بغداد، مقرر الخلافة العباسية، ويأتي الجواب: بأن عضد الدولة البويهى أراد أن يجعل من شيراز عاصمة للخلافة العباسية والبويهية على حد سواء. وهذا الإجراء لم يكن غريباً حين رأى عضد الدولة البويهى - الذي أصبح بلا منازع

(1) أبو سعد بشر بن الحسين سبق التعريف به في المقدمة .

(2) ابن صبر، هو أبو بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن صبر، مات سنة (380هـ / 990م) وكان معتزلياً مشهوراً، كان رأساً في علم الكلام (انظر العيني، عقد الجمان (مخطوط بدار الكتب المصريه، برقم 1548 ميكروفيلم 41350) ص 396 .

(3) الخرزى، هو أبو الحسن الخرزى عبد العزيز بن أحمد، فقيه على مذهب أهل الظاهر، خدم من شيراز في صحبة عضد الدولة البويهى، وتولى القضاء على الجانب الشرقي ببغداد سنة (377هـ / 987م). (انظر مسكويه، تجارب الأمم، ج 2 ص 45؛ ابن التميم، الفهرست، ص 371 .

(4) الأكفاني، أبو محمد بن الأكفاني، قاضي القضاة عبد الله بن محمد الأسدي البغدادي، ولي القضاء ببغداد، عاش 99 سنة، وتوفي سنة (405هـ / 1014م) (انظر الذهبي، العبر، ص 209؛ العماد الحنبلي، شذرات، ج 3، ص 174؛ السمعاني، الأنساب، ج 1، ص 203 .

(5) أبو محمد العماني، هو عبد الرحمن بن محمد أبو محمد العماني، ولي القضاء بربع الكرخ ببغداد، وكان فيه جلادة وشهامة، توفي سنة (376هـ / 996م)، انظر الخطيب، تاريخ بغداد، ج 10، ص 300؛ مسكويه، المصدر السابق، ج 2، ص 400.

الفصل الأول

الحاكم الوحيد للدولة البويهية⁽¹⁾ - أن تكون له إمبراطورية تكون مقرها شيراز تصدر منها كل عهود التولية إلى جميع أنحاء الخلافة العباسية.

الأمر الثاني محاولة تهميش دور الخليفة العباسي، ويقبول في ذلك أحد المستشرقين⁽²⁾ ولم يكن غياب قاضي القضاة يمثل شرخاً في الإدارة القضائية، ولكن تغيير متعدياً على الهيمنة الحنفية في بغداد، وبتفق مع هذا القول في جزء، ونختلف معه في أن غياب قاضي القضاة يسبب شرخاً في الإدارة القضائية ببغداد، ويمكن القول إن هذا يعد تعدي على جميع المذاهب الفقهية ببغداد، وأيضاً على الهيمنة الشافعية والحنفية في بغداد، لأن أغلب القضاة كانوا على المذهبين في تلك الفترة⁽³⁾ وهذا الأمر يجعل ترجيح بقاء قاضي القضاة في شيراز وتعيين نواب عنه، لأن وجوده في بغداد سيؤدي إلى رفض ذلك الدخيل عليهم من حيث المذهب، بالإضافة إلى كونه ليس من أهل بغداد.

أما عن المرسوم الثاني الذي صدر في عهد الدولة البويهية من شيراز إلى بغداد في عهد بهاء الدولة البويهى إلى أبي أحمد الموسوي سنة (394هـ/1003م) بتوليته قاضي قضاة بغداد⁽⁴⁾، ولكن الخليفة القادر بالله

(1) ابن الطقطقي، الفخري، ص 233.

(2) John. Donohue، The Buwayhid Dynasty in Iraq ، Islamic- History and civilization (2)، Leiden 2003 Vol 44 P.295

(3) لمزيد من المعرفة عن مذاهب القضاة انظر الفصل الثالث.

(4) ابن الجوزي، المنتظم، ج 7، ص 247؛ محمد حسين عيد الزبيدي، التنظيمات السياسية والإدارية والاقتصادية في العراق في العصر البويهي، رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة 1998م ص 37.

الفصل الأول

رفض ذلك العهد ولم يمكن الموسوي من تولية منصب قاضي قضاة بغداد⁽¹⁾ ، و يتضح - بتحليل النص - أن قرار رفض التقليد الصادر من الخليفة القادر بالله ليس لكون أبي أحمد الموسوي شيعي المذهب فقط، ولكن حتى يحاول إحياء هيبة الخليفة من جديد، و الأمر الثاني إرضاء الأغلبية السنية ببغداد، ورغم ذلك كان يقضي بين الطالبين في بغداد، داخل النقابة كما تولى محاكم المظالم ببغداد.⁽²⁾

ومع ذلك فينبغي ألا نبالغ في النظرة إلى الخليفة العباسي كما ذكر بعض الباحثين⁽³⁾ عن حق تعيين القضاة، فقد جعلوا الخليفة العباسي هو صاحب التعيين دون تدخل من الأمير البويهي، حتى في عصور اضمحلال الخلافة. هذا القول مرفوض، لأن البويهيين كانوا يتشيعون، ويغالون في التشيع، ويعتقدون أن العباسيين قد غصبوا الخلافة وأخذوها من مستحقيها، فلم يكن عندهم باعث ديني يحثهم على الطاعة⁽⁴⁾ الأمر الذي جعل الأمراء البويهيين يتدخلون في الأحداث التي هي من اختصاص الخليفة العباسي باعتباره مفضولاً رغم وجود الأفضل منه.

(1) ابن كثير ، البداية والنهاية ، ج 11 ، ص 333 .

(2) انظر الفصل الرابع، ولاية النقابات، ومحاكم المظالم .

(3) عبد الفتاح السرنجاوي، النزعات الاستقلالية في الخلافة العباسية، ط 4، دار الكتب القاهرة 1945م، ص 94، نبيلة حسن محمد، في تاريخ الحضارة السياسية ومظاهر الحضارة في العراق في المشرق في عهد القادر بالله، رسالة ماجستير، غير منشورة، القاهرة 1981م، ص 22، مصطفى زكي، الحياة السياسية والحضارية في عهد المطيع لله، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر 1988م، ص 177 .

(4) ابن الأثير، الكامل، ج 8، ص 452 .

الفصل الأول

ويؤكد أستاذنا الدكتور أحمد رمضان⁽¹⁾ ذلك فيقول: لم يكن للخليفة العباسي في العصر البويهي من نفوذ سوى ذكر اسمه في خطبة الجمعة، ونقش اسمه على السكة وكتابته على الطراز، ذلك لأسباب سياسية غايتها احتفاظ هؤلاء الحكام من بني بويه بمراكزهم وإكساب حكمهم صبغة شرعية. وهذا يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك على مشاركة الأمير البويهي الخليفة العباسي بتولية القضاة في العصر البويهي ببغداد.

وهناك العديد من الأمثلة على تدخل الأمير البويهي في تولية المناصب القضائية التي كانت من قبل من اختصاص الخليفة العباسي، وهنا يأتي تقليد أبي العباس عبد الله بن الحسين بن الحسن بن أبي الشوارب القضاء في سنة (350-961م) في جانبي بغداد، وقضاة القضاة، وخلع عليه من دار السلطان معز الدولة البويهي، رغم امتناع الخليفة المطيع لله، حيث قلد ذلك وخلع عليه من دار الأمير معز الدولة البويهي، وبين يديه الدبابب والدرك والبوقات، وكان في موكب توليته الغلمان الأتراك والجيش، مقابل دفع مبلغ مائتي ألف درهم كل سنة إلى خزانة معز الدولة البويهي، ولم يأذن الخليفة أن يصل إليه هذا القاضي في موكب ولا غيره⁽²⁾، وهو أول من ضمن القضاء، ثم ضمنته بعده الحسبة والشرطة ببغداد⁽³⁾.

(1) الخلافة في الحضارة الإسلامية، ص 89.

(2) ابن الأثير، الكامل، ج 8، ص 536؛ الذهبي، العبر، ج 2، ص 53؛ الأزدي، تاريخ الدول المنقطعة، تاريخ الدولة العباسية، تحقيق مسفر بن حسين، ج 2، ط 1، مطبعة المنني، القاهرة 1988م، ص 248.

(3) أبو الفداء، المختصر في أخبار البشر، ج 1، ب، ط، بدون مكان (د.ت)، ص 103؛ محمد كرد علي الإسلام والحضارة العربية، ج 2، ط 3، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة 1968م، ص 451.

وهنا نحاول معرفة أسباب ذلك الالتزام للقضاء، ويعلل أحد الباحثين⁽¹⁾، ذلك بأن الأمير لم يكن يرى نفسه أهلاً للتدخل بأي شكل في القضاء، ولم يحدث إلا بعد ستة عشر عامًا من الإمارة، لأن هناك صعوبات مالية حادة أملت عليه مجموعة تصرفات مبيضة للجميع.

ويؤكد علي ظريف الأعظمي⁽²⁾ أن معز الدولة البويهري عندما بنى داره ببغداد في محلة الشماسية، وصرف عليها نحو مليون دينار، احتاج إلى المال فصادر جماعة من رجال الحكومة، وضمن القضاء ولأبى الشوارب بمائتي ألف درهم سنويًا يدفعها إلى بيت المال ببغداد، وهو أول من ضمن القضاء في الإسلام.

ويخالف الباحث هذا القول، حتى ولو كان قولهم هذا يحمل جزءًا من الحقيقة، لأن التدخل في اختصاصات الخليفة العباسي لم يكن بعيدًا عن الواقع، وليس كما في الرأي الأول بعد ستة عشر عامًا بل من أول يوم دخل البويهريون بغداد، حيث حاولوا بكل الوسائل التدخل في كل شيء، لأنهم شيعة لا طاعة لهم للخليفة العباسي - كما سبق ذكره -.

أما عن الأمر الثاني: وهو الصعوبات المالية التي واجهت الأمير البويهري، فجعلته يضمن القضاء، وهذه حيلة مصطنعة تبرر موقف الأمير البويهري من هذا الإجراء، وتخفي من وراء ذلك حقائق كثيرة منها، منافسة الأمير البويهري الخليفة العباسي في المناصب الشرعية الخاصة بالخليفة،

(1) Mafizallih Kabir, administration of during The Buwhid s period, I-C January 1960 Vol (1)

XXXIV p.18

(2) مختصر تاريخ بغداد، ط . مطبعة الفرات، بغداد 1926 م، ص 54.

الفصل الأول

ومحاولة وضع تلك المناصب إلى الشيعة أو الذين يميلون إليهم أو مذهبهم قريب من الشيعة في بعض نقاط الاتفاق مثل مذهب الظاهرية، وإذلال الخليفة العباسي أو أهل السنة ببغداد حتى لو كانت تلك الصعوبات هي سبب ذلك الضمان كان أولى أن تضمن من قبل الخليفة العباسي، لأن القضاء من المناصب الدينية التابعة له، وليس للأمير البويهي التدخل في ذلك.

ورغم معارضة الخليفة المطيع لله ذلك التعيين، ولم يأن له في مقابلته،⁽¹⁾ إلا أنه استمر في القضاء عامين يقضي في بغداد، ويسجل أحكامه⁽²⁾ وهذا دليل آخر على مدى سيطرة الأمير البويهي على الخليفة العباسي، الأمر الذي جعل القاضي الذي تولى القضاء من قبله يستمر في القضاء من سنة (350-352 هـ / 961-963م)⁽³⁾ ولا نوافق أحد الباحثين⁽⁴⁾ بقوله إذ ما لبث الخليفة الجديد أن عزل القاضي نفسه بعد عام واحد من توليه المنصب، ويشار بأن قرار العزل من منصب القضاء ليس من الخليفة ولا من الأمير البويهي، ولكن جاء من سخط العامة ببغداد على الخليفة والأمير في نفس الوقت، ونتيجة للمصلحة المشتركة بين الأمير والخليفة صدر قرار العزل من الخليفة والأمير مرغمين على ذلك، أو أن هذا التصيب أصبح مسار سخريه وازدراء بالنسبة للخليفة والأمير البويهي⁽⁵⁾.

(1) مسكويه، تجارب الأمم، ج 2، ص 188.

(2) أبو الفداء، المختصر في أخبار البشر، ج 1، ص 104.

(3) الهمداني، نيل تاريخ الطبري، ج 11، ص 397.

(4) رشاد بن عباس محتوق، الحياة العلمية في العراق خلال العصر البويهي، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة أم

القرى السعودية 1997 م، ص 152.

(5) Kabir, Administration of Justice during The Buwayids Period, p14 .

الفصل الأول

ولم تقف تلك الأمور في تولي منصب القضاء والتدخل في ذلك العصر البويهي، وكان ذلك يرجع إلى قوة الأمير البويهي، ومحاولة تهميش الخليفة العباسي حيث أورد الصابي⁽¹⁾ أن عهود القضاة صدرت من عضد الدولة البويهي للقضاة، ونقلت تلك العهود باسمه، وكانت تلك العهود يوقع عليها) عضد الدولة وتاج الملة أبو شجاع بن ركن الدولة أبي علي مولى أمير المؤمنين، موضحًا في ذلك أن جميع الأمور منوطة بتدبيره وداخلته في تقليده). وهذا دليل آخر يبين فيه عضد الدولة البويهي أن منصب القضاء ليس فقط للخليفة، ولكن من تدبيره، وهو أيضا من اختصاصات الأمير البويهي، مع الاحتفاظ بكلمة مولى أمير المؤمنين لتحقيق أغراضه السياسية والدينية معا.

كما استمر ذلك الفعل حتى من الأمراء الذين جاءوا بعد عضد الدولة البويهي مثل صمصام الدولة وغيره من أمراء بني بويه، وكما يذكر أحد الباحثين⁽²⁾ أن المراحل الأخيرة للخليفة العباسي وبالرغم من التشابك معه بشأن السلطات والصلاحيات المصرحة له من قبل السلالات المختلفة للأمراء نجح في منع أي تدخل في النظام القضائي، الذي ظل دائمًا كإدارة تحت حكمه الشخصي.

(1) رسوم دار الخلافة، ص 125.

(2) kabir, Administration of justice during the buwayhids period, p.14.

الفصل الأول

وهنا يخبر الصابي⁽¹⁾ عن جده إبراهيم⁽²⁾ أن عهود تولية القضاة في العصر البويهي كانت تصدر من الأمير البويهي. كما حدث مع عضد الدولة البويهي، ولكن تغير الأمر للمرة الثالثة عندما تولى الخليفة القادر بالله حيث كتب هو بنفسه عهود التولية، وهنا نجد عدم استقرار في المولي للقضاة لأحد من الطرفين. وتجوز الزيدية تولى القضاء من الفضلاء العباسيين، ولا تصح التولية من سلطان جائر إذ لا ولاية له⁽³⁾، فهنا كان الأمراء البويهيون متفقين مع الخليفة العباسي في إصدار عهود التولية للقضاة وفقاً لمذهبهم.

- اختصاصات القضاة:

اتفق الفقهاء الشيعة والسنة على أن ولاية القضاء نوعين: إما ولاية عموم أو خصوص، فإن كانت ولاية عامة مطلقة التصريف في جميع ما تضمنته فنظرة مشتملة على عشر أحكام⁽⁴⁾: أولها فصل في المنازعات، وقطع التشاجر والخصومات، والثاني: استيفاء الحقوق ممن مطل بها وإيصالها إلى مستحقيها بعد ثبوت استحقاقها من أحد وجهين إقرار أو بينة، والثالث: ثبوت الولاية على من كان ممنوع التصرف بجنون أو صغر، والحجر على من يرى عليه الحجر، حفظاً للأموال على مستحقيها،

(1) رسوم دار الخلافة، ص 125 .

(2) إبراهيم، هو إبراهيم بن هلال، جد أبي الحسين للصلي، تولى ديوان الرسائل في عهد صمصام الدولة البويهي، توفي سنة (384هـ/ 994م) عن 71 سنة، وكان مولده سنة (313هـ / 925م) (انظر رسوم دار الخلافة، ص 25 ياقوت؛ معجم الأبناء، ص 56، 57، وما بعدها .

(3) المرتضى، البحر الزخار، ج 6، ص 175.

(4) (4) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص 90؛ المرتضى، المصدر السابق، ص 184؛ الشوكاني، الصيل الجرار، ج

4، ص 267.

الفصل الأول

وتصحيحاً لأحكام العقود⁽¹⁾، وهذا ما شدد عليه الخليفة الطائع لله عندما صدر عهده إلى قاضي القضاة أبي محمد بن عبيد الله حيث أمره أن يسمع للخصمين، ويبحث من هو أفصح لساناً وأحسن عبارة، وأقوى في الحجة على الآخر، حيث يفكر فيما يقول، ثم يتأمل في أقوالهما ودعاويهما، حتى يصدر الحكم لصاحب الحق، دون معارضة المحكوم له والمحكوم عليه.⁽²⁾

كما أتى عهد الخليفة المطيع لله إلى قاضي القضاة محمد بن صالح الهاشمي مبيناً اهتمام الخلفاء في تلك الفترة على تيسير العملية القضائية في الطريق الحق، حيث يوصي قاضي القضاة أن يشرف على أعوانه وأصحابه، ومن يعتمد عليه من أمنائه الذين تولوا أموال العامة من الشعب، والذين منعوا التصريف في أموالهم حفظاً عليها حتى تصل إلى مستحقيها، كما يوضح الخليفة المطيع لله إلى محمد بن صالح الهاشمي أن ذلك الإشراف يمنع من التخطي إلى السيرة المحظورة، ويدفع إلى الابتعاد عن المكاسب المحرمة التي تأتي عن طريق الرشوة⁽³⁾.

أما الاختصاص الرابع للقضاة فهو النظر في الأوقاف والحفاظ على أصولها الثابتة، واستغلال مساحتها وقبض غلتها، وصرفها على مكانها المناسب⁽⁴⁾ ونلاحظ اهتماماً كبيراً في العصر البويهي من الخلفاء العباسيين بالأوقاف حيث إن الخليفة الطائع لله أمر الحسين بن قاضي القضاة ابن

(1) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص 90 .

(2) الصابي، المختار، ص 175 .

(3) ابن الحوزي، المنتظم، ج 7، ص 60.

(4) أبو الفراء الحنبلي، الأحكام السلطانية، ص 66 .

الفصل الأول

معروف أن يضبط في عمله من الوقوف الثابتة في ديوان القضاء، وأن يولي عليها الأمانة النقات، المعروفين بالعدالة والبعيدين عن الرشوة والجشع، وشجعهم على استغلال ثرواتها الثابتة، وتوفير فروعها حتى تصرف إلى مستحقيها، والاهتمام بالمنشآت العامة التي يستفيد منها الجميع، كما يشرف القاضي على نوابه، ويطلب منهم كشف بحساب تلك الوقوف، وما يجري على أيديهم، حتى يكون على علم بالمحسن فيهم، فيقدم له الشكر والتقدير، ويعلم المقصر منهم فيكون الجزاء العزل والنم⁽¹⁾ ولكن في وجود عامل من قبل الخليفة على الأوقاف لا يحق للقاضي النظر فيها لأنها خصت⁽²⁾.

وأما جميع عهود التولية في العصر البويهي ببغداد فتثبت تولى القضاة للأوقاف وإدارتها. وقد ناب القاضي التتوخي عن قاضي القضاة ابن أبي الشوارب، وكتب له على القضاء والوقوف ببغداد⁽³⁾.

و الاختصاص الخامس من اختصاصات القضاة هو تنفيذ الوصايا على شروط الموصي فيما أباحه الشرع، لم يحظره⁽⁴⁾ لأنه عندما يوصي أحدهم بماله إلى شخص ما، فإن ذلك يتم عند القاضي الذي له حق إقرار الوصية، كما حدث ذلك في العصر البويهي عندما أوصت امرأة لزوجها في مالها عند قاضي قضاة بغداد أبي السائب غتبه الشافعي⁽⁵⁾.

(1) الصلبي، المختار، ص 178-189.

(2) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص 90.

(3) ياقوت، معجم الأدباء، ج 17، ط2، ص 92.

(4) الماوردي، المصدر السابق، ص 90.

(5) التتوخي، نشوار المحاضرة، ج 5، ص 11؛ عصام شبارو، القضاء والقضاة في الإسلام، ص 17.

أما الاختصاص السادس، فهو "تزويج الأيامي بالأكفاء إذ أعد من الأولياء ودعين إلى النكاح"⁽¹⁾ ويؤكد على ذلك الخليفة الطائع لله حيث أمر كل من قاضي القضاة ببغداد وخارجها على الاحتفاظ بأموال الأيتام وإسنادها إلى أعمى وأوثق الناس، وأن يقوم لهم القاضي بمثابة الأب، وأن يجعلهم في مقام أولاده الذين هم من سلالة في الشفقة عليهم، وإصلاح شؤونهم، وإشراف على دينهم وديارهم معها، وأن يوفر لهم أبواب معاشهم، وأن يكون حريصاً على مصالحهم، والإنفاق عليهم من ربح أموالهم بالمعروف⁽²⁾.

أما الاختصاص السابع والثامن من اختصاصات القضاة ببغداد في العصر البويهى فهما: إقامة الحدود على مستحقيها، فإن كان من حقوق الله تعالى تفرد باستيفائه من غير طالب إذا أثبت بإقرار أو ببينة⁽³⁾ و الحقوق عند الشيعة ثلاثة أضرب: أولها حق الله، وحق الأدمى، وحق الله تعالى يتعلق به حق الأدمى. فحق الله تعالى: كالزنا واللواط والخمر لا يقضى بها على الغائب؛ لأن القضاء على الغائب احتياط، وحقوق الله لا يحتاط بها، لأنها مبنية على الإسقاط والتخفيف بخلاف حقوق الأدمى، وذلك: كالدين ونحوه، فإنه يقضى به على الغائب. وحق الله المتعلق بأدمى كالسرقة، فإنه يقضى فيها على الغائب بالتوقيف للحكم دون القطع⁽⁴⁾.

(1) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص 90؛ أبو الفراء الحنبلي، الأحكام السلطانية، ص 66.

(2) الصابي، المختار، ص 179.

(3) الماوردي، المصدر السابق، ص 90.

(4) البيهقي الكيدري، إصباح الشيعة بمصباح الشريعة، ص 534.

الفصل الأول

أما قول الشافعي فيقضي على الغائب، كما يقضي على الحاضر، وأبو حنيفة لا يقضي على الغائب إلا في بعض المواقف، وقال مالك يقضي على الغائب في كل شيء إلا في القضايا الخاصة بالأراضي والدور، إلا أن يكون غائبًا غيبة طويلة، وابن حزم لا يقضي على الغائب⁽¹⁾ والزبيدية الشريعة تجوز القضاء على الغائب لعموم قوله تعالى: ﴿وَأَنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾⁽²⁾ ولا فرق بين الدين وغيره في القضاء على الغائب⁽³⁾.

والاختصاص التاسع للقضاة تفحص الشهود والأمناء واختيار النائبين عنه في الدوائر القضائية، وإقرارهم والاعتماد عليهم مع التحقق والبحث عن الجرح والخيانة فيهم⁽⁴⁾، وشدد الخليفة العباسي الطائع لله في عهد أبي الحسين بن معروف، حيث أمره بإقرار الشهود المعروفين بالعدالة على تعديلهم، وحثهم على الأمانة، لأن القضاء يقوم بأقوالهم وأن يبحث القاضي عن أماناتهم، وذلك عن طريق المزكي الأمين، حتى يتم له نزع أهل العدالة⁽⁵⁾.

والاختصاص العاشر والأخير بالنسبة للقضاة فهو أقامت العدل والتسوية في المجلس بين جميع الناس، ولا يفضل أحد على الآخر، ويتبع

(1) ابن حزم، المحلى بالآثار، ج 8، ص 435، 434.

(2) سورة المائدة، آية 49.

(3) المرتضى، البحر الزخار، ج 6، ص 195.

(4) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص 90.

(5) الصابي، المختار، ص 178، غرر البلاغة، ص 139.

الفصل الأول

هواه في تقصر المحق أو ممايلة مبطل⁽¹⁾ ويؤكد ذلك عهد التولية الذي صدر في العصر البويهي ببغداد في عهد الخليفة القائم بأمر الله إلى قاضي قضاة بغداد أبي عبد الله الحسين بن ماکولا الشافعي سنة (423هـ /1031م) أمره في هذا العهد بتقوى الله والعدل في الحكم، وترك المحاباة، وأورد فيه أخبار كثيرة في العدل، تدل على عدم الميل واتباع الهوى في الأحكام الصادرة منه⁽²⁾.

ولعل من أهم اختصاصات القضاة في العصر البويهي انفرادهم بخاصية لم تكن موجودة قبل ذلك العصر، أو كانت موجودة ولكن المصادر لم تفصح عنها سوى في القرن (الرابع الهجري /العاشر الميلادي) في فترة بني بويه، وهي ولاية السكة أو العيار أو دار ضرب العملة التي تولاها قضاة ببغداد في العصر البويهي، وكانت للعملة دور كبير في هذا العصر في البيع والشراء، والتعامل بها في كافة أمور الحياة الأمر الذي جعل ابن خلدون⁽³⁾ يضعها تحت الخلافة بقوله: "وهي من الوظائف الدينية التي تدرج تحت الخلافة" ويفيد بذلك تيان⁽⁴⁾ Tyan بقوله أن وظيفة السكة تعتبر من أهم الوظائف الدينية، ولا غريب أن تولاها القضاة، فالنقود هي الوسيلة

(1) الصابي، غرر البلاغة، ص 138؛ الماردي، الأحكام السلطانية، ص 90؛ أبو الفراء الحنبلي، الأحكام السلطانية، ص 66؛ محمد الكاظمي القزويني، الشيعة في عقائدهم وأحكامهم، ط 2، دار الزهراء، بيروت 1977م، 244، 245.

(2) ابن الجوزي، المنتظم، ج 8، ص 62.

(3) المقدمة، ج 2، ص 577.

(4) Tyan, Histoire de l'organisation judiciaire en pays d'Isiam p. 106-120.

علي أصغر فقيهي، آل بويه وأوضاع زمان ایشان، انتشارات صيبا كيبلا 1978م، ص 365.

الفصل الأول

العادية للتبادل بين الناس، فالنقص أو العيب في إحداها تكون تزويراً، وتديسناً، و عملاً مغشوشاً، وهو ما تمنعه الشريعة الإسلامية.

وهو العامل الأساسي والذي نجده في شهادات التعيين لوكلاء السكة ، فان الصدقات بالأخص تدفع بالنقد، وكذلك الزكاة، والديات أي قيمة الدم، التي أقرها القرآن الكريم.

وربما هذا الذي يفسر أنه منذ زمن بعيد وعلى الأقل منذ بداية القرن (الثالث الهجري / التاسع الميلادي) فإن المكان الذي كانت تضرب فيه النقود بالدولة الإسلامية ببغداد، والمسمى دار الضرب، وكان يوجد بالمسجد أو في أماكن ملاصقة لها، وكانت دار الضرب في بغداد قريبة من دار الخلافة، قرب سباط درب الديرج⁽¹⁾.

وهناك عامل ثالث يحتمل أنه لعب دوره، فنحن نعلم أن القضاة مؤهلون خاصة للتصديق على العقود القانونية، وقد مارسوا لهذا السبب ذاته اعتبارهم مؤهلين لضمان صدق القطع النقدية التي هي وسيلة المحاسبة في التعاملات القضائية، فليس من العجيب إذا أن وظيفة السكة التي تدخل أساساً في صلاحيات السلطة العليا، وقد وكلت للقضاة الذين يتمتعون بالصفة الدينية المجرية في وظائفهم القضائية في الجوامع التي وضعت لنفس السبب وبكل توابعها تحت سلطتهم⁽²⁾ وفي النصف الأول من القرن (الرابع الهجري

(1) التتوخي، الفرج بعد الشدة، ج 1، ب. ط، بالصنافية بجواز الأزهر، القاهرة 1357هـ، ص 108.

Tyan ، Histoire de l'organisation judiciaire en pays d'Isiam p. 106 -120

Ibid, p106 (2)

الفصل الأول

/العاشر الميلادي) وخاصة في العصر البويهي، فقد وجد ذكر قاضي وابنه تولوا تلك المهام، وهو علي التتوخي⁽¹⁾ (ت 342هـ / 953م) قد عين قاضيًا ومندوبًا للعيار ببغداد⁽²⁾ وأيضًا المحسن التتوخي ابنه تولى تلك المهام من بعد والده، وبالطبع كان لتلك الوظيفة مخصصات مالية خاصة تضاف إلى المخصصات المالية الأخرى للقاضي متولي دار الضرب⁽³⁾

وكما هو جارٍ في تلك الفترة كان أول من نقش اسمه من الملوك على الدينانير والدراهم مع الخلفاء عز الدولة البويهي وإخوته ببغداد سنة (334هـ/945م)⁽⁴⁾ ومن فحوى القصة التي أوردها الدكتور إحسان عباس⁽⁵⁾ التي فيها أن القاضي كان يتولى دار سك العملة ببغداد، وهو القاضي التتوخي (ت 447هـ/1055م) وكان يضع أو حرق من اسمه على العملة بجوار كل من الخليفة العباسي والأمير البويهي، وهي علامة على اسم القاضي متولي الضرب. الأمر الذي يدل على مدى قوة القضاة في

(1) علي التتوخي، أبو القاسم بن محمد بن أبي الفهم داود بن إبراهيم بن تميم التتوخي الإطساكي، كان عالمًا بأصول المعتزلة، قدم بغداد، وكان علي المذهب الحنفي، توفي سنة 342 هـ / 953م (انظر بن كثير، البداية والنهاية، ج 11، ص 224؛ الثعالبي، بئمة الدهر، ج 2، ص 393؛ ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج 3، ص 366).

(2) التتوخي، نشوار المحاضرة، ج 1، ص 32؛ ياقوت، معجم الأبناء، ج 14، ص 111.

(3) نظام الملك الطوسي، سياسة نامه، ترجمة محمد العزازی، ب.ط. مدار الرائد العربي، القاهرة (د.ت)، ص 416.

(4) للقلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، ج 1، ص 416.

(5) شذرات من كتب مفقودة في التاريخ، ط. دار الغرب الإسلامي، بيروت 1988م، ص 339.

الفصل الأول

العصر البويهي في ممارسة ضرب العملة ومشاركة الخليفة والأمير البويهي في تلك النقوش على الدينار والدراهم.

ولكن مهام القاضي لم تقف عند ذلك الحد- بل وقبل العصر البويهي- حيث تولى القضاة بيت المال لحفظ أملاك وأموال المسلمين، وكان يختار المتولي لبيت المال على قدرة علمية كافية بالمحاضر التي تقام لتشغيل هذه الخدمة وفحص الادعاءات المرفوعة ضد بيت المال وغير ذلك من مهام⁽¹⁾.

و هنا نتساءل عن مدى انتشار سلطات القاضي في العصر البويهي في ممارسة وظائف بيت المال؟ والجواب يكمن في أن الأمراء البويهيين- وعلى رأسهم معز الدولة البويهي- قد منعوا القضاة عن ممارسة تلك الوظيفة، وهذا ليس غريباً عليهم، لأنهم تفردوا بكل شيء حتى أنهم شاركوا الخليفة في المراسم الدينية، بأن يضرب لهم الطبل في أوقات الصلوات، وتلك الخاصة التي كان يفرد بها الخليفة العباسي دون المملطان قبل عصر بني بويه⁽²⁾.

الأمر الثاني سيطرة معز الدولة البويهي على بيت المال عندما دخل بغداد سنة (344هـ / 945م) ولم يكن لأحد أن يشاركه في ذلك حتى الخليفة نفسه، حيث أفرد راتباً للخليفة المستكفي بالله خمسة آلاف درهم في

(1) Tyan, Histoire de la , L'organisation judiciaire en pays d'Islam, no.II, p. 105-106

(2) الصابئي، رسوم دار الخلافة، ص 136.

الفصل الأول

اليوم⁽¹⁾ وهناك دليل آخر على عدم ممارسة القضاء في العصر البويهى مهام بيت المال، فعندما ضمن القضاء إلى أبي الشوارب بمائتي ألف درهم في كل سنة. كانت تلك الأموال تذهب من القاضي إلى خزانة معز الدولة البويهى⁽²⁾.

وهذا يوضح مدى سيطرة الأمراء البويهيين على بيت المال وحرصهم على عدم مشاركة الخليفة والقضاة في ذلك، وأيضا المصادرات التي تمت في هذا الوقت كانت تذهب إلى الأمراء البويهيين. وقاضي القضاة في العصر البويهى هو مسئول فقط عن الخزانة الموجودة في المسجد، ولا تستخدم إلا للمسلمين فقط⁽³⁾ ويقصد من ذلك حرمان أهل الذمة منها ولأنها أموال الزكاة التي تتفق على فقراء المسلمين.

وهناك العديد من الاختصاصات والمهام التي قام بها القضاة في العصر البويهى ومنها توزيع أموال الصدقات إذا لم يكن يتولاها أحد. وفضلاً عن ذلك كان لهم دور في إمامة الجمعة والأعياد⁽⁴⁾ ولقد سلم معز الدولة البويهى القضاة مالا كان مستحق عنده ليصرفوه في مصالح المسلمين

(1) - مسكويه، تجارب الأمم، ص 85، وما بعدها؛ ابن الأثير، الكامل، ج 7، ص 21؛ ابن نديم، الجوهري الثمين في سير الخلفاء والملوك والسلاطين، تحقيق سعيد عبد الفتاح عاشور، جامعة أم القرى، السعودية، 1982 م، ص 147؛ فاروق عمر، الخلافة العباسية، ج 2، ط. دار الشروق، فلسطين 1988م، ص 68.

(2) مسكويه، تجارب الأمم، ج 5، ص 188؛ ابن الأثير، الكامل، ج 8، ص 536؛ الذهبي، العبر، ج 2، ص

35

(3)

Imamuddi, Mrland Ban Ksin The medieved Muslim world, I-c, Vol XXXV, No, January 1961, P. 13 .

(4) أبو الفراء الحنبلي، الأحكام السلطانية، ص 67-68.

الفصل الأول

والصدقات للفقراء⁽¹⁾ وشدد الخليفة الطائع لله في كتابه إلى قاضي قضاة بغداد في ذلك الوقت، وهو أبي الحسين محمد بن قاضي القضاة ابن معروف حيث أمره بالمحافظة على الصلوات وإقامتها في أوقاتها.⁽²⁾

وبالإضافة إلى الخصائص السابقة، فقد ساهم القضاة في الناحية الثقافية والدينية عن طريق التدريس في جوامع بغداد، ومن القضاة من اختلف بذلك وفي مقدمتهم القاضي الأبيوردي الشافعي⁽³⁾ فكان يدرس في قطيعة الربيع⁽⁴⁾ ببغداد، وله حلقة فتوى في جامع المنصور، وقد سمع الحديث ورواه، وكانت طريقته حسنة في التدريس، بالإضافة إلى فصاحة لسانه وقوته في الإقناع،⁽⁵⁾ وكان القضاة على إمام كبير بالأمور الشرعية التي تؤهلهم للإجابة على جميع التساؤلات التي توجه إليهم من عامة الناس وخاصتهم، حيث يلجئون إليهم للاستشارة والاسترشاد بأرائهم في الشؤون الدينية والدنيوية، فقد كان القاضي أبو حامد الإسفرائيني⁽⁶⁾ يدرس بمسجد

(1) الهمداني، ذيل تاريخ الطبري، ج 11، ص 408.

(2) الصابي، المختار، ص 147.

(3) الأبيوردي، أبو العباس الأبيوردي، تفقه على أبي حامد الإسفرائيني، وولي القضاء ببغداد، وكان فقيها متأديبا، توفي سنة (425هـ/1013م) (انظر طبقات الفقهاء تحقيق إحسان عباس، ب. ط. دار الرائد العربي، بيروت 1970م، ص 129؛ الخطيب، تاريخ بغداد، ج 5، ص 51).

(4) قطيعة الربيع، وهي منسوبة إلى الربيع بن يونس حاجب المنصور ومولاه، وهو والد الفضل وزير المنصور، وكانت قطيعة الربيع بالكرخ ببغداد مزارع الناس من قرية يقال لها بياوري من أعمال بادربيا، وهما قطيعتان خارجية وداخلية (انظر ياقوت، معجم البلدان، ج 4، ص 377).

(5) الخطيب، تاريخ بغداد، ج 5، ص 51؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج 8، ص 80-81؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج 12، ص 33.

(6) أبو حامد الإسفرائيني، أحمد بن محمد بن أحمد أبو حامد الإسفرائيني توفي سنة (406هـ/1015م) وكان فقيهاً علي مذهب الشافعي، وولي القضاء، وانتهت إليه الرياسة في المذهب الشافعي (انظر الخطيب، المصدر السابق، ج 7، ص 277).

الفصل الأول

عبد الله بن مبارك ببغداد، وكان يحضر مجلسه ما بين ثلاثمائة وسبعمائة فقيه⁽¹⁾.

ومن أبرز القضاة الذين ساهموا في النهضة الفكرية والثقافية ببغداد القاضي السيرافي الحنفي⁽²⁾ فكان يدرس عليه العديد من العلوم منها: القرآن والقراءات، والنحو، واللغة، والفقه، والفرائض، والحساب، والكلام، والشعر، والعروض وغير ذلك⁽³⁾.

وأيضاً القاضي ابن اللبان الشافعي⁽⁴⁾ وكان يدرس الفقه، ويفتي على مذهب الشافعي⁽⁵⁾ وساهم أيضاً قاضي القضاة، محمد بن معروف في ذلك، ففي كل سنة كان له مجلسان يجلس فيهما للحديث أول يوم المحرم، وأول يوم من رجب⁽⁶⁾ وكان يتخلل مجلس الدراسة من حين إلى آخر المداعبات والنوادر لجذب الأذهان وعدم الملل من حلقة الدرس، وبرع في ذلك

(1) الخطيب، المصدر السابق، ج 3، ص 368؛ الشيرازي، المصدر السابق، ص 124.

(2) السيرافي، أبو سعيد السيرافي النحوي الحسن بن عبد الله بن المرزبان القاضي، سكن بغداد، وولي القضاء بها نيابة، وله شرح كتاب سيبويه، وكان أبوه مجوسياً، وكان مع ذلك زاهداً لا يأكل إلا من عمل يده، توفي سنة (368هـ/978م) عن أربع وثمانين سنة (انظر الخطيب، تاريخ بغداد، ج 7، ص 341-342؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج 11، ص 294؛ العماد الحنبلي، شذرات، ج 3، ص 62).

(3) الخطيب، تاريخ بغداد، ج 7، ص 341؛ ابن الجوزي، المنظم، ج 7، ص 95؛ العماد الحنبلي، الشذرات، ج 3، ص 66.

(4) ابن اللبان، عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الله، المعروف بابن اللبان، كان على المذهب الشافعي وولي قضاء الأراج ببغداد، وكان يسكن درب الأجر من نهر طائف توفي باصبيهان سنة 446هـ (انظر الخطيب، المصدر السابق، ج 10، ص 144).

(5) الخطيب، المصدر السابق، ج 5، ص 476، ج 10، ص 44؛ ابن الجوزي، المصدر السابق، ج 7، ص 0100

(6) - ابن الجوزي، المصدر السابق، ج 7، ص 166.

الفصل الأول

القاضي عبد الله الدماغاني، وكان يورد في درسه من المداعبات والنوادر ما تجعل اجتماعه للتدريس نزهه⁽¹⁾.

وقد كانت هناك مسائل تطرح للدراسة، ومثال على ذلك بيان اللغة هل هي توقيفية أو اصطلاحية؟ واختلاف العلماء ببغداد في اللغة هل تثبت توقيفاً أو اصطلاحاً، وذهبت طائفة المعتزلة إلى أن اللغات بأسرها تثبت اصطلاحاً، وذهبت طائفة إلى أنها تثبت توقيفاً، ورغم أن القاضي الإسفرائيني أورد أن القدر الذي يدعو به الإنسان غيره إلى التواضع يثبت توقيفاً، وما عدا ذلك يجوز أن يثبت بكل واحد من الطريقتين، وقال القاضي أبو بكر الباقلائي المالكي الأشعري⁽²⁾ - وكان له العديد من حلقات التدريس ببغداد - ولا يجوز أن يثبت توقيفاً، ويجوز أن يثبت اصطلاحاً⁽³⁾ وهذا موقف قضاة بغداد في العصر البويهري من اللغة.

ولم يقتصر دور القضاة على ذلك، فكانوا يشرحون للأمرء البويهيين كثيراً من المعاني التي لا يعرفونها، وخاصة الألقاب التي سادت في العصر البويهري، ومثال على ذلك عندما اجتمع القاضي ابن قريعه وعضد الدولة البويهري في مجلس القضاء، وحضر شخص يعرف بابن النفاط لرفع دعوة

(1) العمري، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، تحقيق محمد عبد القادر وآخرين، ج 6، ب 40 ط سركز زايد، الإمارات العربية المتحدة 2001 م، ص 92.

(2) أبو بكر الباقلائي، هو محمد أبو بكر بن الطيب المعروف بالباقلاني الملقب بشيخ السنة ولسان الأمة من أهل البصرة وسكن بغداد، وقد اختلفوا في مذهبه، فقالوا مالكي موفريق آخر قال شافعي، توفي سنة (403 هـ / 1012 م) (انظر القاضي عياض، ترتيب المدارك، ص 175؛ الخطيب، تاريخ بغداد، ج 5، ص 379؛ ابن الأثير، البداية والنهاية، ج 11، ص 300؛ ابن خلكان وفيات الأعيان، ج 4، ص 69؛ ابن فرحون، الديباج، ج 1، ص 363.

(3) الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ج 1، ص 5.

الفصل الأول

إلى القاضي، فتعجب الملك عضد الدولة من اللقب الذي نسب لهذا الرجل، وكيف رضي بأن يكتب نسبه في عريضة الدعوى بهذا، فكان رد القاضي ابن قريعة موضحاً للأمير البويهى الفرق بين الألقاب، فلذكر له أن الألقاب ثلاثة: لقب تعريف، و لقب تشريف، و لقب تمخيف. أما لقب التعريف فابن النفاط، وابن الخياط، وابن الخراط وما أشبه ذلك، فأما لقب التشريف فعضد الدولة، وتاج الملة، ومعز الأمة وما أشبه بذلك، وأما لقب التسخيف فابن قطط وابن زرقط، وما أشبه ذلك، فهذا الرجل لقبه تعريف، فضحك عضد الدولة، وقال القاضي مفتن في كل باب أدخلناه أحسن الخروج منه.⁽¹⁾

فقد تعددت اختصاصات القضاة في العصر البويهى ببغداد، فكان يسند إليهم أحياناً الأشراف على تشييد مؤسسات الدولة⁽²⁾، والمكتبات العامة ببغداد، ففي سنة (383هـ/800م)، وفيها ابتاع أبو نصر سابور بن أردشير⁽³⁾ داراً في الكرخ ببغداد⁽⁴⁾، وعمرها وبيضاها، وسماها دار العلم ووقفها على أهله، ونقل إليها كتباً كثيرة اشتراها وجمعها، وعمل لها

(1) ابن حمدون، التتكرة الحمدونية، تحقيق إحسان عباس وآخرين، ج 9، ب.ط، دار صادر، بيروت (د.ت) ص 357.

(2) حسن الباشا، الحضارة الإسلامية؛ ب. ط 2 دار النهضة العربية، القاهرة 1992م، ص 27.

(3) سابور بن أردشير، هو وزير بهاء الدولة البويهى النديلى، وكان من أكابر الوزراء ببغداد، وبابه محط الشعراء، وله ببغداد دار علم، ومولده بشيراز سنة (336 هـ/947م)، وتوفي ببغداد سنة (416 هـ/1025م). انظر ابن خلكان، وفيات الأعيان ج 2، ص 100، 101.

(4) الكرخ، كانت الكرخ أولاً في وسط بغداد والمجال حولها. فأما الآن فهي محلة وحدها مفردة في وسط الخراب وحولها مجال، إلا أنها غير مختلطة بها، فبين شرقها والقبلة محلة باب البصرة وأهلها كلهم سنة حنابلة لا يوجد غير ذلك، وبينهما نحو شوط فرس، وأهل الكرخ كلهم شيعة إماميه لا يوجد فيهم سني البتة. انظر ياقوت معجم البلدان، ج 4، ص 448.

الفهارس، ورد النظر في أمورها ومراعاتها والحفاظ عليها إلى القاضي أبي عبد الله الحسين بن هارون الضبي الحنفي⁽¹⁾. أما عن الإشراف على المنشآت الخاصة فتقدم الوزير المهلبى إلى القاضي ابن قريعة أن يشرف على البناء في داره، وأمر بأن لا يصرف بشيء من النفقة إلا بتوقيع من القاضي⁽²⁾.

- الامتناع عن تولي منصب القضاء في العصر البويهي:

يرجع الأحكام عن تولي منصب القضاء في تلك الحقبة يرجع إلى الحالة التي كانت عليها بغداد من سيطرة الأمراء البويهيين على الخليفة العباسي، ومحاولات التدخل في الشؤون القضائية، وهذا ما حدث في بعض الأحيان، ففي سنة (386هـ/996م) تدخل الأمير البويهي بهاء الدولة في قضية توثيق عقد بيع عقار في الكرخ كان قد تم خارج بغداد في موسم الحج - كما سبق وأن ذكرنا- وتوسط المشتري عند الأمير بهاء الدولة البويهي حتى يتم التوثيق على العقد عند القاضي ببغداد، ولكن القاضي الضبي رفض ذلك التدخل، ولجأ إلى الخليفة العباسي لوقف ذلك التدخل⁽³⁾.

وهناك العديد من الأمثلة على تدخل الأمراء البويهيين في الشؤون القضائية ببغداد، ولهذا السبب رفض الفقهاء الأجلاء قبول تولي القضاء كيلا ينزلقون إلى الحكم بما يخالف شريعة الله، فقد حدث ذلك قبل العصر

(1) العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج 3، ص 104.

(2) الخطيب، تاريخ بغداد، ج 3، ص 318.

(3) أبو شجاع، نيل تجارب الأمم، ج 3، ص 277-280.

الفصل الأول

البويهى وخاصة ما حدث مع " أبي حنيفة النعمان" حين عرض عليه الخليفة المنصور (136هـ / 775م) القضاء، فرفض⁽¹⁾ وأيضاً أبو الخمن الكرخي⁽²⁾ فقد كان لا يقبل القضاء ورعاً وزهداً، وكان يعنف من يتقلد هذا المنصب من تلاميذه، بل كان يهجره، وحدث ذلك في بغداد في العصر البويهى مع تلميذه أبي القاسم علي بن محمد التتوخي حينما تولى القضاء، فهجره وقطع مكاتبته، وكان يدخل إلى بغداد فيما بعد فلا يمكنه من الدخول عليه (3) أما عن تلميذه الثاني، وهو أبو بكر بن علي الرازي(4) (ت 370هـ / 981م) الذي اتبع أساتذته في رفض القضاء، وحدث هذا في العصر البويهى، وخاصة مع الخليفة المطيع لله والذي أشار على الفقيه محمد بن عبد الله الأبهري (ت 375هـ / 986م) فعندما تقرب الخليفة المطيع لله من الأبهري عارضاً عليه منصب قاضي قضاة بغداد رفضه، وطلب من مبعوث الخليفة أن يذهب إلى الرازي لقبول هذا المنصب، وعندما طلبه الخليفة لذلك المنصب رفضه، واتهم مبعوث الخليفة بالعميل المزوج.

(1) محمد أمين غالب، تاريخ العلويين، ب.ط. دار الأكتلس، بيروت (د.ت) ص 441؛ أبو زيد شلبي، تاريخ الحضارة، ص 120.

(2) الحسن الكرخي، هو عبيد الله بن الحسين بن دلال بن تلمه أبو الحسن الكرخي، من كرخ جيران، انتهت إليه رئاسة الحنفية ببغداد تفتحه عليه أبو بكر الرازي، وأبو القاسم التتوخي، ولد سنة (260 هـ / 873 م) وتوفي سنة 340 هـ (انظر ابن النديم، الفهرست، ج 1، ص 293؛ ابن قطلوبغا، تاج التراجم في طبقات الحنفية، ب.ط. مطبعة المعاني، بغداد 1992م، ص 39.

(3) إسماعيل إبراهيم البدوي، نظام القضاء الإسلامي، ص 166.

(4) أبو بكر الرازي، أحمد بن علي أبو بكر الرازي المعروف بالجصاص، ولد سنة (305 هـ / 917م)، وسكن بغداد، وانتهت إليه رئاسة الحنفية بعد الكرخي، توفي سنة (370 هـ / 980م) ببغداد (انظر ابن قطلوبغا، المصدر السابق ص 60؛ ابن كثير البداية والنهاية، ج 11، ص 317هـ.

الفصل الأول

ومثال ذلك ما حدث مع مالك بن أنس الذي من وجهة نصح أبناء المدينة بترشيح نافع كإمام لمسجد الرسول E ، ومن جهة أخرى طلب من نافع عدم قبول العرض، ثم برر موقفه قائلاً إنني أشرت لكم بنافع لأنني لأعرف أي شخص أكفاً منه، ونصحت نافعاً بالرفض لأنه سيخالف نفسه أعداء، وقال الأبهري: "فالأمر بالمثل فأننا لا أعرف شخصاً مثله، وأشرت عليه ألا يقبل المنصب لأن ذلك أسلم لدينه (1) وعندما امتنع الأبهري والرازي عن تولي منصب قاضي القضاة ولى غيرهما (2).

ومما سبق يتضح مدى حرص الفقهاء في العصر البويهي على عدم قبول منصب القضاة خوفاً من التضارب السائد ببغداد بين الشيعة الذين وجدوا في الأمراء البويهيين مناصراً لهم، والسنة الذين يعتمدون على الخليفة العباسي الضعيف، وهذان المعسكران في مكان واحد بفكر مختلف، وهذا كان له تأثير على القضاء والقضاة وسير العملية القضائية.

وبالرغم من أن بعضهم قبل ذلك المنصب، إلا أنه كان يعتبر من غير اللائق الحصول على مرتب في مقابل ممارسة هذه المهنة، فقد ذكر الميوطي (3) أن الخليفة المطيع لله (334هـ — 363هـ / 945-973م) قلد القضاء إلى ابن الحسن محمد بن أم شيبان الهاشمي بعد رفض، وقبل ذلك

(1) العمري، مسالك الأبطال، ج 6، ص 189 نبيلة حسن، تاريخ الحضارة، ص 163

Kabir Administration of justice during The Beached period s, P. 16-17

(2) الخطيب، تاريخ بغداد، ج 5، ص 449، حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام، ج 3، ط 3، مطبعة السعادة

القاهرة (د.ت)، ص 307، نصر فريد واصل، السلطة القضائية، ط 1، مطبعة الأمانة، مصر 1977م، ص 77.

(3) تاريخ الخلفاء، تحقيق محمد محيي، ط. مطبعة السعادة، مصر 1952 م، ص 403 يوماً بعدها؛ ابن الجوزي

المنتظم، ج 7، ص 64.

الفصل الأول

بشرط شرطها على الخليفة العباسي منها: ألا يرتزق على القضاء، ولا يخلع عليه من دار الخلافة ولا دار الأمير البويهبي، وعدم التدخل في الشئون القضائية التي يقوم الفصل فيها بين الخصوم، ولا يشفع إليه فيما يخالف الشرع. أيضا ولي القاضي عمر بن أكتم⁽¹⁾ على ألا يأخذ مرتبًا على عمله⁽²⁾، وخلع عليه وأمر بالآلا يمضي شيئًا من الأحكام وسجلات ابن أبي الشوارب⁽³⁾ لأن تلك الأحكام كانت صادرة من القاضي يتدخل من الأمير البويهبي معز الدولة ومسايرة لرغباته أي قائمة على الرشوة، مما سبق أعلاه نُقِفَ على أسباب رفض القضاة في العصر البويهبي تولى المناصب القضائية، والذي يكمن في أمرين هما: التدخل من قبل الخليفة العباسي أو الأمير البويهبي في بعض اختصاصات القضاة، أما الأمر الثاني، وهو ظاهرة الرشوة التي ظهرت في غضون تلك الحقبة، ورفض بعض القضاة الأحكام التي صدرت قبلهم لأنها كانت غير مطابقة للشرع وخاصة في عهد قاضي القضاة ابن أبي الشوارب. أصدر الأحكام القائمة على الرشوة لمحاولة منه لتجميع المبالغ المدفوعة للأمير البويهبي⁽⁴⁾.

(1) عمر بن أكتم، هو ابن أحمد بن حيان بشر أبو بشر الأمدي، ولد سنة (284 هـ/ 897م) ولي القضاء ببغداد على أيام الخليفة المطيع لله، وكان شافعي المذهب. (انظر مسكويه، تجارب الأمم، ج 2، ص 196؛ ابن الجوزي المنتظم، ج 7، ص 17.

(2) الذهبي، دولة الإسلام، ج 2، ص 322.

(3) مسكويه، المصدر السابق، ج 2، ص 196؛ الذهبي، تاريخ الإسلام، تحقيق عمر عبد السلام تمري (حوادث 341- 350 هـ)، ط2، دار الكتب العربية، بيروت 1993م، ص 387.

(4) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ص 376؛ ابن كثير البداية والنهاية، ج 11، ص 200.

الفصل الأول

ولقد حاول ابن أبي الشوارب جاهداً أن يجمع الدراهم عن طريق الرشوة، ولدينا ما يثبت ذلك ما كتب به قاضي مصر محمد بن بدر الصيرفي إلى بغداد يطلب من قاضي القضاة (ابن أبي الشوارب أن يوليئه قضاء مصر وبذل له مالا فكتب إليه بالقضاء، وكان ينقم عليه هزله المفرط وتبسطه في الأحكام والارتشاء، وكان قاضي بغداد الذي ذهب إلى مصر أبو طاهر الذهلي لا ينفذ له حكماً لأن تلك الأحكام قائمة على الرشوة⁽¹⁾ وهذا شاهد على مساوئ الحكم البويهي في عهد معز الدولة البويهي أول أمراء بني بويه ببغداد على وجه التحديد الذي حاول أن يمنح ابن أبي الشوارب الحماية الكافية بالتصرف في الشئون القضائية ببغداد وغيرها من المدن التابعة لقاضي قضاء بغداد ويصف الهمذاني⁽²⁾ ذلك بقوله " وقد نكر أنه ضمنه القضاء، فكان النظر يحيلون عليه بمشاهدة الساسة والنفاطين فكان يجيئونه ويشدون نعالهم على بابه ويدخلون يطالبونه كما يفعلون بضامن الإقطاع الزراعي " وهذا دليل على تدخل رجال السياسة في النظام القضائي، كما أن معز الدولة جعل له النظر الذين يطالبون القاضي بالالتزام المفروض عليه، والذي تعهد بدفعه للأمير البويهي وكانوا يدخلون عليه مجلس القضاء كما يفعلون مع ملتزمي الإقطاع الزراعي الذي تعهد بتجميع الأموال المطلوبة من المزارعين حيث يلتزم صاحب الإقطاع بدفع مبلغ

(1) ابن طولون، قضاة دمشق، الثغر البسام في نكر من ولي قضاء الشام، تحقيق صلاح الدين المنجد، ب. ط.،

المجمع العلمي العربي، دمشق 1956م، ص 36.

(2) ذيل تاريخ الطبري، ج 11، ص 397.

معين ثم يجمع ذلك بطريقته الخاصة تلك كانت الأمور التي جعلت الفقهاء ببغداد في العصر البويهى يرفضون قبول المناصب القضائية.

- علاقة القضاة بالخلفاء العباسيين.

حظي القضاة بمنزلة عظيمة لدى الخلفاء العباسيين حيث كانت علاقتهم قوية مع القضاة منذ قيام الدولة العباسية حتى الفترة التي نحن بصددنا، فوجدنا القضاة يتدخلون في كل شيء خاص بالخلفاء نظراً لمكانتهم الدينية والاجتماعية، وهنا يذكر التتوخي دور القضاة في القيام ببعض الواجبات منها تغسيل الخلفاء العباسيين، وهذا حدث مع القاضي أبي الحسن محمد بن عبد الواحد الهاشمي، عندما استدعي لتغسيل الراضي⁽¹⁾ فغسله وكفنه من داره، وصلى عليه⁽²⁾، وأيضاً فعندما توفي الخليفة المطيع لله وحمل إلى بغداد وصلى عليه قاضي قضاة بغداد محمد بن معروف، وكبر عليه خمساً⁽³⁾، ولا نعرف سبب اتباع ابن معروف للشيعة في التكبير على الخليفة المطيع لله السني، ولأن الشيعة تكبر خمساً في صلاة الجنازة.

(1) الراضي، هو أبو العباس أحمد بن جعفر المقتدر بالله، ويعرف بالراضي، توفي ببغداد سنة (329هـ/ 940م) وهو ابن 31 سنة وستة أشهر، وكانت خلافته 6 سنوات وأيام (انظر الكتبي، فوات الوفيات، ج 3، ص 322-323.)
(2) التتوخي، نشوار المحاضرة، ج 2، ص 72.
(3) الهمذاني، ذيل تاريخ الطبري، ج 11، ص 435.

وفي سنة (440 هـ / 1048 م) توفي الخليفة القاهرة بالله (332-333 هـ / 943-944 م)، ووصى أن يغسله ويصلى عليه القاضي أبو الحسين بن الغريق⁽¹⁾، ويحمله إلى باب حرب⁽²⁾. في النهار ويدفنه بغير تابوت⁽³⁾.

ويبدو من استعراض قضاة العصر البويهي أن ذلك العصر تميز بقوة العلاقة بين القضاة والخليفة العباسي ولا يتم عقد أي شئ في مجلس الخليفة العباسي من العهود أو أداء اليمين من الخليفة للأمير البويهي أو العكس إلا بوجود القضاة والعدول لتوثيق تلك العهود وإشهادهم على ذلك، فعندما عقد الجند لابن شيراز الأمير التركي⁽⁴⁾ الأمرة عليهم فقد م بغداد سنة (334 هـ / 945 م)، وأرسل إلى الخليفة المستكفي بالله فاستحلفه فحلف له بحضور القضاة والعدول، وولاه إمرة الأمراء⁽⁵⁾، وفي سنة (377 هـ / 987 م) عقد مجلس بحضور الخليفة الطائع لله جمع فيه كل القضاة والأعيان لتجديد البيعة بين الخليفة الطائع وشرف الدولة البويهي فخرج شرف الدولة من داره

(1) أبو الحسين بن الغريق، هو محمد بن علي محمد بن عبد الله، أبو الحسين الهاشمي الخطيب المعروف بابن الغريق ولي القضاء بمدينة المنصور، وما اتصل بها، وكان يقال له راهب بنى هاشم، ولد سنة (370 هـ / 980 م)، ولم ينكر سنة وفاته (انظر الخطيب، تاريخ بغداد، ج 3، ص 108، 109؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج 3، ص 283؛ الصفي، لؤلؤي بالوقيات، ج 4، ص 137.

(2) باب حرب، محلة ببغداد تنسب إلى حرب بن عبد الله البلغي، ويقال، إذا جاوزت جامع المنصور فجميع تلك المحال يقال لها الحربية (انظر ياقوت، معجم البلدان، ج 3، ص 185.

(3) ابن الجوزي، المنتظم، المصدر السابق، ج 8، ص 137.

(4) ابن الوردي، تنمة المختصر في أخبار البشر، تحقيق أحمد رفعت، ج 1، ب، ط، دار المعرفة، بيروت (د.ت)، ص 348؛ ابن خلدون، العبر، ج 3، ص 511.

(5) العيني، عقد الجمال، ج 19، ق 3، ص 397.

الفصل الأول

إلى مجلس الخليفة، وكان في جملة من حرص على أن يكون معه عند الخليفة قاضي القضاة أبو محمد عبد الله بن معروف فلما رآهم الخليفة رحب بهما، وقال فيهما بعض أبيان الشعر⁽¹⁾، وهذا يبرز قوة العلاقة بين القضاة بالعصر البويهى والخليفة العباسي. حيث كان القضاة همزة الوصل بين الخلفاء والأمراء على طول الفترة البويهية ببغداد.

وقد حدث أيضا سنة (415 هـ / 1024 م) طلب من القاضي وعلى رأسهم قاض القضاة أبا الحسن بن أبي الشوارب المعتزلي الحضور إلى دار الخليفة لتجديد البيعة لشرف الدولة البويهى، وهنا يأتي تخوف الخليفة من نية شرف الدولة البويهى، فبعث إلى القاضي والرؤساء بمنعهم عن الحضور، وفي النهاية تم تجدد البيعة لكل منهما إلى الآخر، بحضرة القضاة والشهود⁽²⁾.

وكان للقضاة دور في إثبات عزل الخلفاء، فعندما خلع الخليفة المطيع لله نفسه أثبتوا ذلك عند قاضي قضاة بغداد أبي الحسن بن أم شيبان المتالكى وتنازل عن الخلافة لولده عبد الكريم، ولقبوه الطائع لله⁽³⁾ وكتب نسخة التنازل عن الخلفاء. وشهد عليها قاضي قضاة بغداد والشهود⁽⁴⁾.

(1) وجاء من شعر الخليفة الطائع لله فيهم

مرحبا بالأحبة القادمينا وحشونا وطلال ما نسونا.

(2) ابن كثير، البداية النهاية، ج 12، ص 16.

(3) الذهبي، دولة الإسلام، ج 1، ص 330.

(4) ابن الكارزوني، مختصر التاريخ، تحقيق مصطفى جواد، ج 6، ب.ط، المؤسسة العامة للصحافة، بغداد 1970، ص 189؛ الداوداري، كنز الدرر وجامع الغرر، تحقيق صلاح الدين المنجد، ج 6، ب.ط، يصدرها المعهد الألماني للأثار، القاهرة 1961 م، ص 158.

الفصل الأول

ولم تقتصر علاقة القضاة بالخلفاء العباسيين في العصر البويهي عند هذا الحد الذي أسلفناه بل تطورت تلك العلاقة، فعندما تولى الخليفة الطائع لله الخلافة كان قاضي القضاة ابن معروف يدبر له أمور الدولة حيث لم يكن قد اختار وزيرا بعد، فكان يحضر دائما دار الخليفة الطائع لله، وإذا لم يكن هناك كاتب كان القاضي يكتب للخليفة، ويوقع بخطه في الأمور الخاصة والعامة، كما أشار الخليفة الطائع لله القاضي ابن معروف في اختيار الوزير حتى يرشح له شخص يصلح لذلك، وكتب القاضي ابن معروف نسخة العهد إلى الحسين بن موسى الهاشمي بتوليته نقابة الطالبين من بني هاشم، وكان ذلك بخطه، ووقع عليه. (1)

وكانت مبايعة الخليفة من أبرز العلاقات التي وجدت في العصر البويهي ببغداد، وشارك فيها القضاة فعندما بويع الخليفة المستكفي بالله بالخلافة بايع له أهل عصره من القضاة، ومنهم القاضي ابن أبي الشوارب وجماعة من الهاشميين (2) وصلى الخليفة المستكفي بالله مع القضاة، وقاضي القضاة أبو الحسن بن أبي الشوارب، فضلى بهم في يومهم المغرب والعشاء، وأهم ما حدث عند توليته مقاليد الأمور أول ما سأل عنه حال القضاة وسير العملية القضائية ببغداد (3)

(1) التتويح، نشوار المحاضرة، ج 4، ص 242.

(2) المسعودي، مروج الذهب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ج 3، ط 3، مكتبة التجارية الكبرى، مصر 1958م، ص 356.

(3) المسعودي، مروج الذهب، ج 3، ص 356.

الفصل الأول

وفضلاً عن ذلك الدور الذي قام به القضاء في العصر البويهي، كانت هناك علاقة ودية بين القضاء والخلفاء، حيث كان القضاء يزورون الخلفاء في المناسبات أو عندما يصيب الخليفة أي مكروه. مثل الأمراض أو وفاة أحد أقربائه، ولدينا العديد من الأمثلة ما يدل على ذلك فعندما افتتح الخليفة المطيع لله، والأمير معز الدولة البويهي البصرة سنة (336هـ / 947م) خرج القاضي أبو السائب عتبه بن عبيد الله بن بغداد إلى البصرة مهئلاً لهما على ذلك الأمر⁽¹⁾.

كما قام قاضي القضاء ابن معروف بزيارة الخليفة الطائع لله أثناء مرضه حتى أنه حدث حوار بين ابن معروف والخليفة يوضح للقاضي أن لا قيمة للحياة إلا بالأصدقاء المخلصين يود كل منهم الآخر⁽²⁾ وأيضاً كانت تلك الصداقة الحميمة بين الخليفة، وابن معروف قاضي القضاء حيث اعتمد الخليفة الطائع لله علي بن معروف في الوساطة السياسية بينه وبين الأمراء البويهيين، وخاصة عضد الدولة البويهي عندما هزم الأتراك ببغداد أصعد الطائع لله إلى تكريت⁽³⁾ ولم يخطب له ببغداد مدة شهرين حتى توسط قاضي القضاء أبو محمد بن معروف بينه وبين عضد الدولة البويهي، ثم عاد إلى بغداد سنة (364هـ / 974م)، وأستقبله عضد الدولة البويهي⁽⁴⁾ وهذا دليل

(1) التتوخي، نشوار المحاضرة، ج 4، ص 242.

(2) ابن دحية، كتاب النبراس في تاريخ بني العباس، تحقيق عباس العزاوي، ب.ط، مطبعة المعارف، بغداد 1946م، ص 122.

(3) تكريت، بلدة مشهورة بين بغداد والموصل، وهي إلى بغداد أقرب، وتقع علي بعد ثلاث فراسخ منها (انظر ياقوت، معجم البلدان، ج 2، ص 38.

(4) الأزدي، تاريخ الدول المنقطعة، تاريخ الدولة العباسية، ج 2، ط 25، 252.

على قوة شخصية قاضي قضاة بغداد محمد بن معروف الحنفي الذي لم يكن دوره مقتصرًا على القضاء فقط بل تعدي ذلك إلى حل الخلافات والمنازعات التي تحدث مع الخليفة العباسي والأمراء البويهيين ويرجع ذلك إلى مكانته الكبيرة في نفوس الخلفاء والأمراء البويهيين.

ولقد تمخضت تلك العلاقة بين الخلفاء والقضاة إلى ذروتها بعقد القرآن لهم، حيث قام القضاة بعقد المصاهرة بين كل من الخلفاء العباسيين والأمراء البويهيين، فهم الدين يقومون بخطبة النكاح⁽¹⁾ ولم تكن خطبة النكاح مقصورة على الخلفاء أو الأمراء بل وجدنا قاضي قضاة بغداد يقوم بها أو أحد القضاة التابعين له على إحدى الدوائر القضائية ببغداد بين جميع طوائف المجتمع البغدادي، وقد جرت العادة أنه إذا تزوج أحد الأشخاص، تكتب له خطبة نكاح كان يقرأها عند زواج الخلفاء أو الأمراء البويهيين أو العامة أحد القضاة الموجودين ببغداد⁽²⁾.

لقد تزوج الخليفة المطيع لله بنت بختيار عز الدولة البويهية سنة (364هـ/9074م) وقد كان محمد بن عبد الرحمن بن قريعة قاضي بغداد هو الخطيب الذي قرأ خطبة النكاح بحضرة الخليفة، المطيع لله، وكان الصداق مائة ألف دينار⁽³⁾ وفي سنة (369هـ-979م) لزوج الخليفة الطائع

(1) انظر خطبة النكاح كاملة للقاضي التتوخي، ملحق رقم (5).

(2) الصابي، رسوم دار الخلافة، تحقيق ميخائيل عواد، ب.ط، مطبعة المعاني، بغداد 1964 م، ص 135-138؛ نصر عبد المهدي معوض، رسوم البويهيين، ص 168.

(3) الصابي، المصدر السابق، ص 139؛ القاضي منهاج سراج، طبقات ناصري، ص 221؛ ولمزيد من المعرفة انظر مسكويه، تجارب الأمم، ج 2، ص 355؛ الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ج 11، ص 228، (وأورد أنه تم

الفصل الأول

لله بنت عضد الدولة البويهى الكبرى وعقد بحضرة الخليفة، وبمشهد من الأشراف والقضاة والشهود على صداق مبلغ مائة ألف دينار، وفي رواية مائتي ألف دينار⁽¹⁾، والوكيل عن عضد الدولة في العقد أبو الحسن احمد الفارسي النحوي، والخطيب القاضي أبو على المحسن بن على التتوخي، وقام بدور الوساطة في تلك المصاهرة⁽²⁾، وعلى أثر ذلك كان الخليفة القادر بالله تزوج بنت بهاء الدولة البويهى على صداق مبلغه مائة ألف دينار، وخطب له قاضي بغداد آنذاك⁽³⁾، وهنا نلاحظ الصداق المدفوع هو واحد في الحالات السابق أعلاه.

ولم يقتصر دور القضاة بالخلفاء عن حد خطبه النكاح، فوجدنا القضاة يقومون بدور الوسيط داخل الأسرة البويهية، وأسرة الخليفة العباسي فقد طلب عضد الدولة البويهى من القاضي الحسن التتوخي ليقوم بدور الوسيط لتهدئة الأجواء داخل بيت الخليفة الطائع لله، لان الخليفة الطائع لله كان متجاف عن أبنه عضد الدولة البويهى، ولم يقر بها حتى لا تلد له طفلاً يرث عرش الخلافة ويصبح البويهيون الأمراء والخلفاء في نفس الوقت، وهذا ما قد سبق ذكره وهذا الأمر أغضب عضد الدولة، فحاول إرسال القاضي التتوخي إلى بيت الخليفة الطائع لله ليقول له عن والدته الصبية أنها مستزيدة

تلك سنة (365هـ/ 975 م)، ابن الجوزي، المنتظم، ج 7، ص 76؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج 11، ص 28، وورد اسمها، شاه نادر، شاه باز، شاه زنان .

(1) ابن الجوزي، المنتظم، ج 7، ص 101؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج 4، ص 135.

(2) التتوخي، نشوار المحاضرة، ج 4، ص 262؛ الصابى، رسوم دار الخلافة، ص 138؛ مكويه، تجارب الأمم، ج 2، ص 414؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج 11، ص 251.

(3) ابن الطقطقي، الفخري، ج 1، ص 233.

الفصل الأول

لإقبال الخليفة عليها ولكن المحاولة فشلت بسبب أن التتوخي أظهر أنه مريض⁽¹⁾، ويرجع فشل تلك المحاولة إلى خوف القاضي التتوخي من الخليفة لأن مثل ذلك سوف يجلب عليه غضب الخليفة الطائع فتحاشى ذلك.

ولم تمر الأمور كلها في طريق من الورود بل شأبها خلاف حاد في العلاقات بين القضاة والخلفاء العباسيين في بعض الأوقات، ثبت فيها القضاة في الوقوف في وجه الخليفة لازدياد هيبتهم ومكانتهم ببغداد وفي أحيانا أخرى لم يقدروا على الثبات، فكان مصيرهم إما العزل أو النفسي خارج بغداد، ومثال ذلك القاضي أبو حامد الأسفرائيني الشافعي وكانت له مكانة كبيرة في نفوس أهل بغداد في العصر البويهي، وقد وقع من الخليفة العباسي الطائع لله ما أوجب أن كتب إليه القاضي أبو حامد " اعلم أنك لست بقادر على عزلي عن ولايتي التي ولايتها الله تعالى، وأنا أقدر أن أكتب إلى خراسان بكلمتين أو ثلاث أعزلك عن خلافتك⁽²⁾ " وهذا يبين ثبوت القاضي الأسفرائيني والوقوف في وجه الخليفة العباسي، ولم يستطيع الخليفة الطائع لله عزله أو نفيه خارج بغداد، الأمر الثاني يوضح القاضي الإسفرائيني للخليفة استقلالية القضاء عن السياسة، وأنها ولاية من الله له وليس من الخليفة، وهذا دليل على جراءة القاضي، وقوة نفوذه ببغداد وأقاليم الخلافة العباسية من خراسان الأمر الذي جعله يهدد الخليفة العباسي بالعزل من الخلافة وهنا يحسم القاضي الأمر بعدم تدخل الخليفة في الشئون القضائية.

(1) أبو شجاع، نيل كتاب الأمم، ج 3، ص 20.

(2) الأسنوي، طبقات الشافعية، تحقيق كمال يوسف الحوت، ج 1، ط. دار الكتب العلمية، بيروت 1987 م، ص

39 نبيلة حسن محمد، في تاريخ الحضارة الإسلامية، ص 61.

الفصل الأول

كما رفض ابن معروف قاضي قضاة بغداد طلب الخليفة المطيع لله في استئصال بيع دار ولد أبي الحسن محمد بن أبي الشرابي حاجب الخليفة بعد وفاته، ونصب الخليفة المطيع لله وكيل لبيعها، فامتنع القاضي ابن معروف ورفض ذلك واستعفى من القضاء، حتى لا يتعدى على أموال الأيتام لإرضاء الخليفة فنصب الخليفة المطيع قاضي مكان ابن معروف⁽¹⁾ وأيضاً عندما خالف القاضي ابن أبي الشوارب الخليفة المستكفي قبض عليه، ونفاه إلى سرمن رأي⁽²⁾، أورد ابن عبد الله المالكي وكيل الخليفة القائم بالله أن الخليفة أمره بعمل الهدايا والمنح في مراكب إلى النقيبين (العباسي، الطالبي)، وقاضي القضاة ابن ماکولا الشافعي ففعل، فكلهم قبل ذلك ما عدا قاضي القضاة ابن ماکولا الشافعي، فقد رفض ذلك، فحاول معه فلم يقبل، ثم عاد الوكيل بتلك الخلع والهدايا التي كانت لقاضي القضاة، ابن ماکولا الشافعي، وذكر ذلك للخليفة، فعندما عرف الخليفة ذلك قال " ما اغتبه أتري يقع إليه في نفسه أنه يرتشي فيحايبتي في بعض القضايا الخاصة بي"⁽³⁾ وهذا يعني وقوف القاضي وفي وجه الخليفة ورفض تلك الهدايا والخلع حتى لا تكون حاجب في تنفيذ الأحكام الشرعية، وهذا يعبر عن نزاهة القاضي ابن ماکولا وعدم انطوائه تحت سيطرة الخليفة العباسي.

(1) الهمذاني، تكملة تاريخ الطبري، ج 11، ص 431.

(2) نفسه، ص 352.

(3) سبط بن الجوزي، مرآة الزمان في تاريخ الأعيان (440 - 490 هـ)، وتحقيق قاسم حسن يزبك أطروحة

دكتوراه، جامعة القديس يوسف، بيروت 1984 م، ص 34.

وقصارى القول أن علاقة بعض القضاة بالخلفاء كان لها دور فعال داخل الخلافة وخارجها، حيث كانوا من أقرب الناس إلى الخلفاء حتى أنهم كانوا يظلمون على الأسرار الخاصة بالخلفاء ليقوموا بحل تلك المشاكل الداخلية لهم، والبعض الآخر استقل بذاته.

- علاقة القضاة بأمراء بني بويه ووزرائهم:

ومما يحسب للبويهيين - وعلى وجه الخصوص ببغداد - قوة علاقتهم مع بعض القضاة، وتقريبهم إليهم لأن الأمراء كانوا يشاركون الخليفة العباسي في ترشيح واختيار وتعيين القضاة، بل وصدرت منهم عهود خاصة بتوليته قضاء بغداد - كما سبق ذكره - ولم يقتصر على هذا، بل كان من الأمراء البويهيين ما يصحبون القضاة في السفر وفي مجالس العلم، بل كانوا يعتمدون عليهم في حل مشاكلهم داخل الأسرة البويهية وأورد القاضي عياض ⁽¹⁾ عن مجلس عضد الدولة البويهية، ومشاركة قضاء بغداد وعرض المسائل الفقهية على القضاة، ومن القضاة الذين شاركوا في مثل هذه المجالس القاضي الباقلائي المالكي الأشعري أيضاً قاضي القضاة بشر بن الحسين، وكان معتزلياً على مذهب داود الظاهري وجه إلى القاضي الباقلائي المالكي العديد من الأسئلة في مجلس عضد الدولة أراد ذم أهل السنة، ثم أقبل يمدح المعتزلة، ولكن الباقلائي المالكي رد على ذلك مما أعجب عضد الدولة البويهية، وجعل القاضي الباقلائي من المقربين 0

(1) ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، وتحقيق محمد سالم هاشم، ج 2، ط . دار الكتب العلمية، بيروت 1998م، ص 200 - 208.

الفصل الأول

ولم تقتصر علاقة القضاة بالأمراء البويهيين عند ذلك الحد، بل قاموا بدور الصلح بين الأمراء داخل الأسرة البويهية، ويوجد العديد من الأمثلة على ذلك ما قام به القاضي أبو الحسن الماوردي لتحقيق الصلح بين جلال الدولة وأبي كالجار، وترددت الرسل سنة (428هـ / 1036م) بين جلال الدولة وابن أخيه أبي كالجار، ولم يفلح أحد من الرسل سوى القاضي الماوردي الذي عقد بينهما الصلح، واستحلف كل واحد منهما للأخر بحضور القاضي الماوردي⁽¹⁾، وهذا يبين قوة علاقة القضاة في العصر البويهي بالأمراء الأمر الذي جعل القاضي الماوردي هو صاحب التأثير على الأميرين رغم محاولات كثيرة لم تنجح في الصلح بينهما. واستقر الرأي سنة (429هـ / 1037م) على عقد صلح بين جلال الدولة وأبي كالجار البويهي تضمن أن تكون البصرة لأبي كالجار البويهي⁽²⁾.

وغاية القول لم تستمر تلك العلاقة على ما فيها من صفاء بل شابها اختلاف بين القضاة والأمراء، وعلى سبيل الذكر رفض القاضي الضبي الحنفي تدخل بهاء الدولة البويهي في الشئون القضائية، وخاصة في قضية توثيق عقد البيع لتلك الدار التي في الكرخ ببغداد⁽³⁾ وعندما أراد عضد الدولة من قاضي قضاة بغداد بن معروف الإنطباع لأمره مثل جميع القضاة رفض ابن معروف ذلك التدخل في شئونه القضائية، فكانت التهمة التقصير

(1) مسكويه، تجارب الأمم، ج 2، ص 546؛ ابن خلدون، المقدمة، ج 3، ص 546.

(2) فاضل الخالدي، الحياة السياسية ونظم الحكم في العراق، ب. ط، مطبعة الإيمان ببغداد، 1969، ص 85.

(3) أبو شجاع، ذيل كتاب تجارب الأمم، ج 3، ص 277-279.

الفصل الأول

في حق عضد الدولة البويهبي، فقبض عليه وحمله إلى قلعة بفارس، واعتقل بها ثلاث سنوات⁽¹⁾ ولما رفض القاضي التتوخي التوسط لعضد الدولة البويهبي في ابنته عند الخليفة الطائع لله التي لم يقربها خشية أن تلد ولدا يرث عرش الخلافة العباسية، فكشف أمره عضد الدولة، وصب عليه جم غضبه، واتهمه بأنه يقشي أسرارهم، كما اتهمه بالخيانة مع صاحب ابن عباد⁽²⁾ والإرشاء منه عندما رآه عضد الدولة البويهبي ومعه ثياب جميلة وتحتة بغله بمركب ثقيل⁽³⁾، فعزله من منصب القضاء.

أما إذا أردنا أن نقف على علاقة الوزراء بالقضاء فلدينا مثال على ذلك، وهو الوزير المهلببي⁽⁴⁾، والذي تدخل في تعيين القاضي التتوخي وتكليفه عن قاضي قضاة بغداد أبي السائب عتبة الشافعي. لأن الوزير المهلببي كانت تربطه علاقة وثيقة بالقاضي علي التتوخي والد المحسن علي التتوخي الأمر الذي جعل الوزير يتدخل بالوساطة إلى قاضي القضاة لتعيين التتوخي قاضي على دائرة قضائية ببغداد، ورغم العداوة الذي كان بين

(1) العيني، عقد الجمان (مخطوط) حوادث سنة، 370 هـ؛ أحمد عطية الله حوايات الإسلام، ج 1، ب. ط دار

التراث، القاهرة 1980 م، ص 427.

(2) صاحب ابن عباد، إسماعيل بن عباد أبو القاسم، يلقب كافي الكفاية، صاحب وزير لمؤيد الدولة البويهبي وقصد؛ أبو الفتح ابن ذي الكفائتين، فزاله عن الوزارة، ثم نصر عليه وعاد إلى الوزارة، ثم وزر لأخيه فخر الدولة، فبقي في الوزارة 28 سنة وشهور، وفي سنة (385 هـ / 995م) (انظر ابن الجوزي، المنتظم، ج 7، ص 179؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج 11، ص 263.

(3) أبو شجاع، المصدر السابق، ج 3، ص 20.

(4) الوزير المهلببي، هو أبو محمد الحسن بن محمد بن هارون بن إبراهيم بن عبد الله بن يزيد بن حاتم بن قبيضة.. بن المهلببي بن أبي صفرة، وزير معز الدولة البويهبي، تولى الوزارة بعد الصيرمي، توفي وهو علي الوزارة سنة (352 هـ / 963م). (انظر مسكويه، تجارب الأمم، ج 2، ص 165؛ ياقوت، معجم الأقباء، ج 3، ص 986؛ الذهبي، العبر، ج 3، ص 517؛ ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج 6، ص 251-254.

الفصل الأول

القاضي أبي السائب عتبة وبين علي التتوخي، فقد ولي التتوخي القضاء في محاولة منه لإرضاء الوزير المهلبي⁽¹⁾.

ومن فحوي النصوص التي نقلها ياقوت الحموي⁽²⁾ عن القاضي المحسن التتوخي نستشف منها بعض الأدلة التي يمكن تطبيقها على القضاة في العصر البويهبي، ونفند تلك الأدلة على النحو التالي:

أولاً: تدخل وزراء بني بويه في تعيين بعض القضاة عن طريق التذكية لهم عند قاضي قضاة بغداد

ثانياً: صغر سن القضاة في ذلك الوقت الذي كانت تقبل شهادتهم وهذا يدل على مدى تفقه القضاة وتعليم أولادهم القيام بتلك المهام في حياتهم، وهذا ما حدث مع القاضي التتوخي الذي بلغ عشرين عام، وشهد عند القاضي ابن سيار⁽³⁾ قاضي الأهواز⁽⁴⁾

ثالثاً: قوة نفوذ قاضي القضاة ببغداد في ذلك الوقت، وهذا ما نلاحظه من خوف الوزير المهلبي من قاضي قضاة بغداد أبي السائب عندما دخل مجلسه، ومشاهدة القاضي التتوخي، وخشية؟ أن يوجه له اتهام بأنه يدبر أمر من أمور الدولة فيرهب القاضي التتوخي.

(1) التتوخي، نشار المحاضرة، ج 4، ص 80 - 81؛ ياقوت، معجم الأدياء، ج 6 ص 251-254.

(2) التتوخي، المصدر السابق، ص 81، 80؛ ياقوت، المصدر السابق، ج 6، ص 252 - 254.

(3) ابن سيار، هو أبو بكر أحمد بن سيار، قاضي الجانب الشرقي من بغداد، وقلد تلك سنة (356هـ/966م). (انظر ابن الجوزي، المنتظم، ج 7، ص 78؛ الدروبي، قضاة بغداد، ج 2، ط. دار الشؤون الثقافية، بغداد 2001 م، ص 13.

(4) الأهواز، هي سبع كور بين البصرة وفارس، لكل كورة منها اسم، ويجمعهم الأهواز، وأن أول من بنى الأهواز أردشير، وكانت تسمى أردشير هرمز، وأهل الأهواز معروفون بالبخل والحق وسقوط النفس، ومن قام بها سنة نقص عقله (انظر ياقوت، معجم البلدان، ج 1، ص 284-286.

الفصل الأول

رابعاً: كانت هناك عداوة بين القضاة في العصر البويهى الأمر الذي جعل من يتولى، منصب قاضي القضاة يمنع ابن قاضي قضاة السابق من تولي منصب قاضي، وهذا ما حدث مع القاضي التتوخي، الذي توسط له الوزير المهلبى حتى يتم تعيينه قاضي، حيث كانت هناك عداوة بين قاضي القضاة، والقاضي أبو القاسم التتوخي والد الحسن التتوخي القاضي⁽¹⁾ ولم تنف علاقة القضاة بوزراء بني بويه عند هذا الحد بل وجدنا مشاركة القضاة أنفسهم في مجالس الأئس وكانوا ينادموا الوزير المهلبى، وهم ابن قريعه، وابن معروف قاضي قضاة بغداد، والقاضي التتوخي⁽²⁾ وكان يتم ذلك في الأسبوع ليلتين⁽³⁾.

ومما لاشك فيه أن بعض القضاة ارتبطوا بصداقات وثيقة مع وزراء، وأمراء بني بويه حتى أنهم أصبحوا من المقربين منهم، فقد ذكر التتوخي أنه كان يصحب الملك عضد الدولة البويهى في أسفاره⁽⁴⁾، ويورد بعض الأحداث التي صادفها في سفره مع عضد الدولة إلى همدان⁽⁵⁾ وكان معه

(1) التتوخي، نشوار المحاضرة، ج 4، ص 80-81؛ ياقوت، معجم الأبناء، ج 6، ص 252 - 254.

(2) انظر الفصل الرابع، مجالس الأئس والشراب.

(3) ياقوت، المصدر السابق، ص 254؛ العماد الحنبلي، شذرات، ج 3، ص 60.

(4) أبو حيان التوحيدى، الإمتاع والمؤانسة، تحقيق أحمد أمين وآخرين، ج 3، ب. ط، مطبعة الترجمة والنشر، القاهرة 1944م، ص 148؛ أبو شجاع، ذيل تجارب الأمم، ج 3، ص 20.

(5) همدان، هي سميت بهمدان بن الفلوج ابن سام بن نوح عليه السلام، وهمدان وأصبهان أخوان بني كل واحد منهم بلدة، وكانت همدان أكبر مدينة فى الجبل، فتحها المغيرة بن شعبة فى عهد عمر الخطاب (انظر ياقوت، معجم البلدان، ج 5، ص 410-417.

الفصل الأول

في الوفد القاضي ابن شاهوية⁽¹⁾ حيث أرسل ابن شاهوية إلى أحد أعوان عضد الدولة البويهى ليعلمه استغناء عضد الدولة عن خدماته، ويطلب منه بالرجوع إلى البصرة حيث يجعل له معونة هناك⁽²⁾ وأن عضد الدولة البويهى جعل بين كل من القاضي التتوخي والقاضي ابن شاهوية علاقة قوية منذ ذلك اليوم الذي صحب فيه القاضي التتوخي عضد الدولة إلى همذان، الأمر الذي جعل القاضي التتوخي يحضر مجلس قضاء ابن شاهوية ليستفيد من خبرته في القضاء⁽³⁾.

وفي نهاية الحديث عن علاقة القضاة بوزراء بني بوية، ففي بعض الأوقات قامت على الوثام التام، وفي البعض الآخر كان العداء المحكم بين الطرفين، ولدينا مثال على ذلك وهو ابن بقية⁽⁴⁾ وزير عز الدولة البويهى الذي حتم العداء بينه وبين قاضى القضاة ابن معروف حتى تطاوله الوزير على القاضي ابن معروف وضربه بالسياط⁽⁵⁾.

(1) ابن شاهويه، أبو بكر محمد بن أحمد بن علي بن شاهويه، جمع بين الفقه وعلم الحساب وولى القضاء بفارس، ثم بعثه عضد الدولة البويهى برسالة إلى بخارى، فرتب له بلاد خراسان، وتوفي سنة (361 هـ/ 971 م) في نيسابور (انظر التتوخي، نشوار المحاضرة، ج 3، هامش رقم 1، ص 139 .

(2) التتوخي، الإمتاع والمؤانسة، ج 3، ص 148.

(3) التتوخي، نشوار المحاضرة، ج 3، ص 139.

(4) ابن بقية، نصر الدولة أبو طاهر بن محمد بن بقية، وزير عز الدولة بختيار، سجنه عضد الدولة بعد أن استولى على بغداد، وسمل عينيه، وألقاه تحت أقدام الفيلة، فتوفي سنة (367 هـ/ 977 م) وهو في الخمسين من عمره. انظر الهمداني، ذيل تاريخ الطبري، ج 11، ص 456؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج 7، ص 183؛ الزركلي، الأعلام، ج 7، ص 20.

(5) التتوخي، المصدر السابق، ص 216-217.

- علاقة القضاة بالرعية:

لا ريب أن القضاة كانت لهم علاقات مع الرعية أقوى من الخلفاء والأمراء البويهيين والوزراء لأن عمل القضاة كان ينصب في مهمة إقامة العدل بين أفراد المجتمع، فوجدنا القضاة في العصر البويهي يتقربون من العامة في بغداد لحل القضايا بين المتنازعين، فكان القاضي يسأل عن أحوال أهل بغداد، وعن الأسواق التي تحدث فيها المشاجرات، وهذا ما حدث مع القاضي محمد بن صالح الهاشمي، حيث أراد أن يسرف من أحد الناس أحوال أسواق بغداد، وطريقة التعامل بين التجار وغير ذلك لمعرفة أساليب الغش والتدليس في المعاملات التجارية⁽¹⁾.

ولا تغفل دور العيارين في بغداد في العصر البويهي وعلاقاتهم بالقضاة ويظهر ذلك من خلال روايات المصادر أن بغداد في العصر البويهي أصبحت مقسمة إلى محلتين هما محلة فضل، ومحلة مرعوش⁽²⁾. وهما من سقط الناس وسفلهم حيث اتبعهم الناس بالتعصب لهما حتي صار جميع من ببغداد إما مرعوشيا، وإما فضليا⁽³⁾ ولقد اجتاز القاضي ابن معروف قضاة بغداد في العصر البويهي دائرة قضاء باب الطاقة⁽⁴⁾

(1) ابن الجوزي، مناقب بغداد، تحقيق بهجة الأثري، ج 1، ب. ط، مطبعة دار السلام، بغداد 1342 هـ، ص 25.
 (2) كان لمعز الدولة البويهي ساعيان: فضل، ومرعوش، وكان كل واحد منهما يمشي في اليوم ستة وثلاثين فرسخا، فضرى بذلك شباب بغداد، وانهمكوا فيهما، حتى نجب منهم عدة سعاة. وكان معز الدولة أول من وضع السعاة ببغداد ليجعلهم رسلا بينه وبين أخيه ركن الدولة إلى الري، انظر ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج 3، ص 328.
 (3) التوحيد، الإمتاع والموائمة، ج 3، ص 188.
 (4) باب الطاق، محلة كبيرة ببغداد بالجانب الغربي، تعرف بطاق أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنه (انظر ياقوت، معجم البلدان، ج 2، ص 16.

الفصل الأول

فتعلق بعض هؤلاء السفلة بلجام بغلته، حيث طلب من قاضي القضاة أن يوضح موقفه من تلك الأحزاب، فإذا تعصب القاضي ومال إلى أحد المحلّتين سوف يصيبه التعدي عليه مع السطو، الأمر الذي جعل القاضي ابن معروف يختار المحلة التي كان بها ذلك المتعصب لمرعوش بعد استشارة أحد أتباعه من الشهود⁽¹⁾.

ولم تقتصر علاقة العيارين مع القضاة في بغداد على هذا المنوال بل وجدنا في بداية العصر البويهّي في عهد الخليفة المستكفي سنة (334هـ / 945م) اقتحام العيارين دار القاضي محمد بن عيسى⁽²⁾ يظنون أنه نو مال فلم يجدوا عنده شيء فضربوه حتى فارق الحياة⁽³⁾، ونستنتج من ذلك أن علاقة العيارين بالقضاة كانت في بعض الأحيان عدائية، ولم تقتصر على السطو فقط بل تعدي ذلك إلى القتل، وشارك في ذلك النساء ببغداد في تزعم العيارين حتى أنهم كانوا يعترضون القضاة في الطرقات، ومنافذ بغداد ويسمعون القضاة ما لا يحبون، وهذا ما وقع مع القاضي التتوخي والعامرة زعيمة العيارين⁽⁴⁾ هذا هو الوجه السيئ للعيارين مع القضاة.

(1) التوحيد، الإمتاع والمؤانسة، ج 3، ص 188.

(2) محمد بن عيسى، هو محمد بن عيسى أبو عبد الله بن موسى الفقيه الحنفي أحد أئمة العراقيين في زمانه، وقد ولي القضاء ببغداد للخليفة المهدي، ثم الخليفة المستكفي بالله، وكان ثقة فاضلاً، توفي سنة (334هـ / 945م) للنظر للتتوخي، نشوار المحاضرة، ج 2، ص 199؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج 7، ص 5؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج 11، ص 214.

(3) التتوخي، المصدر السابق، ج 7، ص 54؛ ابن الجوزي، المصدر السابق، ج 7، ص 5؛ ابن كثير المصدر السابق، ج 13، ص 215.

(4) إحصان عجائب، شذرات من كتب مفقودة في التاريخ، ص 339.

الفصل الأول

أما الوجه الحسن فهو ما حدث مع قائد العيارين أسود الزبيدي " وقاضي بغداد ابن الدقاق ⁽¹⁾ رأي هذا الأسود من هو أضعف منه قد أخذ السيف فطلب سيفاً، ونهب وأغار، وأظهر قوته، وكثر أتباعه ببغداد حيث أنه اشترى جارية بألف دينار فلما حصلت عنده حاول منها حاجته فمنعته، وقالت له أكرهك كما أنت، فحملها إلى مسجد ابن رغبان ببغداد، فأعتقها بين يدي القاضي ابن الدقاق بتأثير من القاضي وأتباع نصائح القاضي في أن يهب لها ألف دينار، فعجب الناس من نفسه وهمته وسماحته وصبره على خلافها ⁽²⁾.

ولم تقتصر علاقة الرعية بالقضاة على التحاكم إليهم في العصر البويهي بل تعدى ذلك إلى التحدث مع القاضي في أي مكان دون وجود أي حائل يمنعهم من ذلك فوجدنا العامة يرجعون إلى القضاة فيما يتعلق بهم من جراء البؤس والفقر والضحك مع القاضي، وتحدث معهم في شتى الموضوعات المتعلقة بحياتهم. وهذا عندما دخل مجموعة من الفقهاء إلى قاضي بغداد أبي موسى الهاشمي يشكون له حالهم، وما أصابهم من الفقر وضيق العيش، فكان القاضي يخفف عنهم بما يطيب له القلوب ويخبرهم أن

(1) ابن الدقاق، هو أبو بكر محمد بن محمد البغدادي، المعروف بان الدقاق، ولد سنة 306 هـ / 918 م ومات سنة (392 هـ / 1001 م)، وكان فقيهاً أصولياً، شرح المختصر، وولي القضاء بكرخ بغداد (انظر الشيرازي، طبقات، الفقهاء، ص 118 ؛ ابن الجوزي المنتظم، ج 7، ص 222.

(2) الهمذاني، ذيل تاريخ الطبري، ج 11 ص 435؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج 4، ص 112 ؛ لمزيد من المعرفة انظر التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة، ج 3، ص 160-161.

الفصل الأول

الله سوف يرزقهم ويوسع عليهم⁽¹⁾ ولقد ساعده القضاة ببغداد في العصر البويهي الفقراء والسائلين من العامة، حيث قام بذلك قاضي قضاة بغداد ابن معروف فقدم لهم المساعدات وتصدق عليهم⁽²⁾ وكان القاضي التتوخي يتحدث إلى العامة أثناء مزوره من دار الخلافة إلى داره بالجانب الغربي من بغداد⁽³⁾.

وقد تمخضت تلك العلاقة بين القضاة وعامة بغداد من مشاركة القضاة في عقد القران والخطبة التي يلقيها التناخي أثناء العقد. فهم في ذلك على سواء مع الخلفاء والأمراء في هذا الأمر⁽⁴⁾، وكانوا يشهدون على عقود النكاح. ولدينا مثال على هذا هو ما وقع بين كل من القاضي التتوخي، وأحد شباب بغداد. حيث جاء إلى القاضي التتوخي، وقد تزوج وكتب كتابا بمهر يشهد عليه القاضي التتوخي، وكان الغلام مستحي لدرجة أنه في أثناء شهادة القاضي على العقد قطع جزءا من حصير القاضي الأمر الذي جعل القاضي يمزق للكتاب ولم يشهد فيه⁽⁵⁾ ورغم أننا نشك في تلك الرواية، لأنه ليس من المعقول أن يكون رد القاضي بهذا الفعل، وأيضا ليس درجة الحياء عند الغلام تجعله يقطع جزءا من حصر القاضي.

(1) أبو الصين الحنبلي، طبقت الحنبلة، تحقيق أبي حازم أسامة وآخرين، ج 2، ط . دار الكتب العلمية، بيروت 1997 م، ص 158 .

(2) التوحيد، الإمتاع والمؤانسة، ج 3، ص 100 0

(3) إحصان عباس، شذرات من كتاب مقفودة في التاريخ، ص 336 0

(4) نصر عبد المهدي معوض، رسوم البويهيين ونظمهم الاجتماعية، ص 0168

(5) إحصان عباس، المرجع السابق، ص 336 0

- اطلاع القضاة بالوساطة السياسية خارج وداخل الدولة البويهية:

أجمع أهل الرأي أن الممثل السياسي ينبغي أن يتحلى بصفات عقلية وأخرى جسمانية، وأن تكون له هبة طبيعية تساعد على أداء بعض الواجبات والقيام ببعض المهمات، وقرروا أن هناك صفات لا بد أن تتوفر فيه، منها: الصدق، والأمانة، والشجاعة، والنزاهة، والعزم، وقوة إرادة، وصحة الحكم، وتوقد الذكاء، واللين، والعقيدة، فإذا اقترنت هذه الصفات بهيات شخصية زاد شأنها، وعظم صاحبها، وإذا أوتى إلى ذلك كله طلاقة اللسان، وحلاوة البيان، وبراعة التكيف حسب البلدان كانت له المنزلة التي بها لا يستهان، ولا بد للدبلوماسي المحنك من أن يحتاط ليسلم من النذل، وينبغي أن لا تؤول به حيطته إلى الإساءة إليه أكثر مما فيها من الإحسان، ويجب أن يكون ما يسمعه الدبلوماسي أضعاف ما يتكلم به⁽¹⁾.

ومن أبرز الشخصيات التي قامت بدور الممثل الدبلوماسي خارج الدولة البويهية القاضي المعروف بابن الباقلان المالكي سنة (381 هـ / 981م) أرسله عضد الدولة البويهي رسولا إلى البيزنطيين يطلب فداء الأسارى واسترجاع ما يملكه البيزنطيين، وردا على الرسالة التي أرسلها ملك بيزنطة؛ فوصل القاضي الباقلاني المالكي الأشعري إلى القسطنطينية. حيث علم موضعه من العلم والفقهاء، وفكر الملك البيزنطي في أمره فعمل له بابا صغيرا ليدخل منه القاضي منحنيا، ليقبل الأرض بين يديه، فلما رأى

(1) ابن الفراء، رمل الملوك ومن يصلح للرسالة والسفارة، تحقيق صلاح الدين المنجد، ج 1، ب. ط، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة 1947 م، ص 73 .

الفصل الأول

القاضي الباب علم ذلك فاستبدره ودخل منه فلما دخل استقبل الملك بدبره حتى صار بين يديه، ثم رفع رأسه ونصب ظهره وأدار وجهه، فعجب الملك من فطنته، ووقعت الهيبة في نفسه⁽¹⁾.

ودارت مناظرات استمرت لوقت طويل، ومن تلك المناظرات عدم اعترافهم بانشقاق القمر وهي من معجزات الرسول⁽²⁾ ودار حوار حول ذات المسيح بن مريم⁽³⁾ وعندما دخل عليه البطارقة سأل القاضي أحد البطارقة. فقال له كيف حال الأهل والولد. فعظم قوله هذه عليه وعلى جميعهم وطبقوا على وجوههم، وأنكروا أقوال القاضي أبي بكر عليه فرد عليهم القاضي " يا هؤلاء تستعظمون بهذا الإنسان اتخاذ البصاحبة والولد وتربون به عن ذلك، ولا تستعظموا لربكم عز وجهه⁽⁴⁾ " وفي النهاية ظفر عليهم القاضي الباقلائي، حتى أن الملك البيزنطي امتسار البطارقة في أمر القاضي فقالوا له " اقضي حاجته وأخرج هذا العراقي عن بلدك من اليوم إن استطعت، وإلا لم تأمن الفتنة على النصرانية منه، ففعل ذلك الملك، وأحسن

(1) أبو شجاع، ذيل كتاب تجارب الأمم، ج 3، ص 28؛ القاضي عياض ترتيب الملوك وتزوير المعالك، ج 2، ص 207-208؛ أبو القداء، المختصر في أخبار البشر، ج 1، ص 122؛ ابن العربي، تاريخ مختصر الدول، دار الأفاق العربية، مصر 2001، ص 172؛ تاريخ الأمير حيدر أحمد الشهابي، كتاب الغرر الحسان في تواريخ حوالت الأزمان، ج 1، ط 2، دار الأثار، بيروت 1980، ص 261.

(2) أبو الحسن النباهي، تاريخ قضاة الأندلس، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، ط 5، دار الأفاق الجديدة، بيروت 1983 م، ص 37-39.

(3) نفسه، ص 39-40.

(4) نفسه، ص 40؛ محمد رمضان عبد الله الباقلائي وآراؤه الكلامية، رسالة دكتوراه منشورة، مطبعة بغداد 1986 م، ص 132-179 ولمزيد من المعرفة انظر القاضي الباقلائي، تمهيد، ص 9؛ ابن فرحون، الديباج، ص 63.

الفصل الأول

جواب عضد الدولة البويهى، وعجل في إخراج القاضي الباقلائي، ومعه عدة من أسرى المسلمين، ووكل له من الجنود من يحفظه حتى يصل إلى بلده⁽¹⁾ ولقد أرسل القضاة داخل حدود الدولة البويهية بين أمرائها لأنهم خير من يمثل الرسل في بغداد، وخارجها بما يمتازون به من الصفات الخاصة بالرسل، فقد أرسل الخليفة القائم بأمر الله القاضي أبا الحسن الماوردي الشافعي إلى الملك أبي كاليجار المرزبان بن سلطان الدولة البويهية بفارس فأخذ له البيعة عليه، فخطب له في بلاده⁽²⁾ ولم يقتصر إرسال الرسل على القضاة من السنة بل شارك قضاة الشيعة فبي ذلك لقربهم من الأمراء البويهيين، فأنفذ فخر الدول البويهية أبا القاسم القاضي العلوي رسولا من بغداد إلى الأمير أبي الفوارس بن عضد الدولة، وأقام بجرجان⁽³⁾ يجمع الأموال ويملاؤها بالقلاع إلى أن ولي أحد أتباع الأمير البويهية هذا الأمر⁽⁴⁾، وعندما خطب قرواش بن المقداد للحاكم بأمر الله الفاطمي بأعماله كلها، وكان ابتداء الخطبة بالموصل فأرسل الخليفة القادر بالله القاضي أبا بكر الباقلائي شيخ الأشعرية ببغداد إلى بهاء الدولة يعرفه بذلك فأكرم بهاء الدولة البويهية القاضي، وكتب إلى نائبة ببغداد يأمره أن يسير لحرب قرواش ففسار عميد

(1) أبو شجاع، ذيل تجارب الأمم، ج 3، ص 28؛ القاضي الباقلائي، تمهيد، ص 9؛ ابن فرحون، الديباج، ص 63.

(2) التلقائدي، مآثر الأئمة في معالم الخلافة، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، ج 1، ط. عالم الكتب، بيروت، 1964م، ص 325.

(3) جرجان، مدينة مشهورة بين طبرستان وخراسان، فيعض بعدها من هذه، وبعض بعدها من هذه بوقيل أن أول من بناها يزيد بن المهلب بن أبي صفرة (انظر ياقوت، معجم البلدان، ج 2، ص 119-123

(4) أبو شجاع، ذيل تجارب الأمم، ج 3، ص 96.

الفصل الأول

الجيش لحربه، ولما علم بذلك أرسل يعتذر وأعاد الخطبة للقادر بالله⁽¹⁾ وقد أرسل عضد الدولة البويهى القضاة كمراسلين إلى خراسان لتدبير الأمور واستقرا الأمن، وكانوا يوصلون عهود التصيب إلى الحكومات السنوية لدرأيتهم بهم، كما استخدم القضاة كمراسلين إلى الفاطميين بمصر، ولكن نظرا للخلافات الداخلية كان الأشراف العلويون يمارسون دور المراسلين التي مارسها القضاة من قبل⁽²⁾.

وصفوة القول لقد شهد العصر البويهى طفرة في عهد التولية، وأظهرت تلك العهود شروط تولى القضاة كما أبرزت اختصاصات القضاة داخل بغداد، كما شهدت تلك الحقبة امتناع كثير من القضاة تقلد المناصب القضائية زهدا وورعا وخوفا من ذلك التضارب الذي ساد بغداد في العصر البويهى ورغم ذلك تقلد البعض تلك المناصب القضائية وكان لهم دور فعال في الإدارة القضائية ببغداد، وقوة علاقاتهم بالخلفاء العباسيين والأمراء البويهيين ووزرائهم، وعمامة بغداد التي وجدت في القضاة خير عون لهم في حل مشاكلهم ومنازعاتهم.

(1) ابن خلون ، العبر ، ج3 ، ص 537 ، 538.

Donhue: The Buwayhid dunasty in Iraq. P. 301

(2)